مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس ٢٠٢٣

أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية

The Impact of External Audit Quality in Limit Earning Management Practices Through Income Statement Items Classification Shifting with an Empirical Study of Egyptian Corporation

الدكتور

عبد الحميد العيسوي محمود

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة

رئيس قسم المحاسبة

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

Ab_ed69@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الي استكشاف طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل. وتم الاعتماد على مجموعة من المقاييس البديلة لجودة المراجعة الخارجية تمثلت في مدى ارتباط مكتب المراجعة بإحدى المكاتب الدولية ونسبة الشركات التي يراجعها المكتب ونوع رأي المراجع الخارجي وفترة تقرير المراجعة، كما تم قياس سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل من خلال الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة.

وبالتطبيق على عينة مكونة من (٢٢) شركة مساهمة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX 30 للبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢١ (٢٤٢ مفردة)، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد على ثلاث مستويات للتحليل وهما الأساسي والاضافي وتحليل الحساسية، استنتجت الدراسة ممارسة الشركات المساهمة المصرية المدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX30 مستويات مختلفة من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية التي لها طبيعة الاستمرار ويعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية في التنبؤ بمستقبل الشركات. كما يوجد تأثير ايجابي ومعنوي لجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل. كما تتأثر طبيعة هذه العلاقة بمجموعة من المتغيرات الرقابية والتي تتمثل في مدى تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي، والعائد على الأصول، وحجم الشركة.

وهذه الدراسة لها انعكاسات على بيئة الممارسة المهنية، حيث تقدم أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية حول جودة المراجعة الخارجية وما يحرك دوافع مديري الشركات نحو إدارة عرض بنود قائمة الدخل وبالتالي جودة التقارير المالية، وبالتالي توفير نتائج للجهات التنظيمية والمهنية والإشراقية في مجال جودة الافصاح لاتخاذ خطوات نحو النظر في أو تعديل المعايير المحاسبية في مجال عرض التقارير المالية.

Abstract:

This study aims to explore the nature of the relationship between audit quality and earnings management practices through intentional misclassification of expense items in the income statement. A set of surrogate measures for the audit quality was relied upon, represented in the extent of the audit firm's association with an international auditing firm, the percentage of companies audited by the audit firm, external auditor's opinion, and audit report lag. The intentional misclassification of expense items in the income statement was measured through non- expected operating earnings as the difference between actual operating earnings and expected operating earnings.

The Empirical Study applying to a sample consisting of (22) companies from the companies listed in the EGX 30 index of the Egyptian Stock Exchange during the period from 2011 to 2021, and using multiple regression analysis on three levels of analysis, which are basic, additional, and sensitivity analysis, the study concluded that, Egyptian companies listed in The Egyptian Stock Exchange Index EGX30 practice different levels of earnings management practices by managing the presentation of income statement items with the aim Inflate operating earnings that have a permanent nature and depend on which users of financial reports in predicting the future of companies. There is also a positive and significant effect of the audit quality in limiting earnings management practices through managing the presentation of income statement items. The nature of this relationship is also affected by a set of control variables, which are the extent of the company's exposure to the risks of financial destress, the return on assets, and the size of the company.

This study has implications for the environment of professional practice, as it provides evidence from the reality of the Egyptian business environment about the audit quality and what drives the motives of company managers towards managing the presentation of income statement items and thus the quality of financial reports, and thus providing results for regulatory, professional and supervisory authorities in the field of disclosure quality to take steps Towards considering or amending accounting standards in the field of presenting financial reports.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الخارجية، ارتباط مكتب المراجعة بالمكاتب الدولية، فترة تقرير المراجعة، نوع رأي المراجع الخارجي، سوء تبويب بنود قائمة الدخل.

١-مقدمة:

تلعب آليات الحوكمة سواء كانت داخلية أو خارجية أدوار متعددة في إضفاء الثقة والموثوقية على ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات في ظل تعارض المصالح بين من يملك ومن يستخدم تلك المعلومات. وتعود أهمية المراجعة الخارجية -كأحد تلك الآليات- كونها تخدم العديد من الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بكل فئة، وبالتالي يتمثل دور المراجعين الخارجيين في ضمان تقديم الشركات لمعلومات محاسبية موثوقة وتحسين فعالية سوق رأس المال من خلال السماح للمشاركين في السوق بتقييم قيمة الشركة بشكل موضوعي وعادل بناءً على المعلومات المحاسبية المقدمة. ومن هذا المنظور، يعد البحث حول كيفية تأثير جودة المراجعة الخارجية على جودة القوائم المالية أمرًا ضروريًا. وتُظهر معظم الأبحاث حول الارتباط بين جودة المراجعة الخارجية وموثوقية القوائم المالية أنه عندما يقوم مراجعون ذو جودة عالية بعملية المراجعة الخارجية، تزداد الثقة في المعلومات المالية. حيث استنتجت دراسة (Becker et al., 1998) أن الشركات التي تم مراجعتها من قبل المراجعين Big6 تظهر انخفاض الاستحقاقات التقديرية مقارنة بالشركات التي تم مراجعتها من قبل non-Big6. كما وجدت دراسة (Nah and Choi, 2003) أنه عندما يكون المراجع الخارجي واحدًا من شركات المراجعة Big4، فإن الشركات في السوق الكورية تقوم بالتقرير عن مستوى منخفض من الاستحقاقات التقديرية.

ولقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على ممارسات إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق والأنشطة الحقيقية من خلال قيام المديرون بتعديل صافي الدخل للفترة الحالية، ونظرًا لأن صافي الدخل في الفترة الحالية يتكون من الاستحقاقات والتدفقات النقدية، فإن إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق يتبعها عكس للجزء من الأرباح الذي تم إدارته من صافي الدخل، حيث تنخفض (زيادة) أرباح الفترة المستقبلية التي يتم التقرير عنها إلى الحد الذي يزيد فيه المديرون (ينقصون) أرباح الفترة الحالية. ويؤدي إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية إلى زيادة الأرباح مؤقتًا عن طريق زيادة المبيعات عبر سياسات الخصم أو من خلال خفض

المصروفات عن طريق خفض تكاليف الإعلان والبحث وتكاليف التطوير وما إلى ذلك، مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة على المدى الطويل (Dechow et al., 2010).

ونظراً لأن الأساليب التقليدية لإدارة الأرباح كانت محل اهتمام الجهات المهنية والتنظيمية ومحل اهتمام المراجعين الخارجيين، لذا توجه مديري الشركات نحو أسلوب لإدارة الأرباح يعتمد على إدارة عرض بنود القوائم المالية دون التأثير على النواتج النهائية لها، فهو يعتمد على الحركة الرأسية لبنود قائمة الدخل مثلاً بهدف تضخيم الدخل التشغيلي الذي من المتوقع أن يستمر مستقبلاً كونه ناتج عن الأنشطة الرئيسية للشركة، دون التأثير على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل (McVay, 2006).

وحيث أن شركات المحاسبة والمراجعة وبالتالي المراجعون الخارجيون أحد آليات الحوكمة التي تساهم في إضفاء الثقة والموثوقية على القوائم المالية وما يترتب على ذلك من انعكاسات على جودة القوائم المالية، لذا فإن فهم كيفية تأثير جودة المراجعة الخارجية على الحد من ممارسات إدارة عرض بنود القوائم المالية بصفة عامة وقائمة الدخل بصفة خاصة، كان دافعاً للباحث نحو دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية، كذلك لاحظ الباحث وجود ندرة في البحوث التي تناولت هذه القضية البحثية في الدول العربية –في حدود علم الباحث– كبيئة تطبيق مختلفة عن الدول الأجنبية، وما لتلك الأساليب من انعكاسات على جودة التقارير المالية.

٢–الإطار العام للبحث:

١/٢ مشكلة البحث:

لقد تناول الفكر المحاسبي ووثق نتائج عن قيام مديري الشركات بممارسة إدارة الأرباح من خلال أسلوبين تقليدين هما إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. ونظراً لأن هذان الأسلوبان لهما انعكاسات وآثار مستقبلية سواء على الأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية، فقد توجه المديرون نحو أسلوب ثالث لإدارة الأرباح برز مؤخراً، وهو سوء التبويب المتعمد لبعض بنود القوائم المالية أو ما يطلق عليه تغيير

التبويب Classification Shifting. وذلك من خلال الحركة الرأسية لبنود القوائم المالية بهدف تضخيم بعض البنود التي يعتمد عليها الأطراف الخارجية في تقييم الشركة والتي لها طبيعة الاستمرار دون التأثير على الأرقام النهائية للقوائم المالية (McVay, 2006).

على مستوى قائمة الدخل، يحاول المديرون تضخيم الأرباح التشغيلية من خلال إما نقل المصروفات التشغيلية إلى المصروفات غير التشغيلية أو نقل الإيرادات غير التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية دون التأثير على صافي الربح النهائي لقائمة الدخل (McVay, 2006; Fan et al., 2010; Malikov et al., 2018). وقد يتم التلاعب في تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية بهدف تضخيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كونها محل اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الشركة، وذلك من خلال إما تبويب التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية ضمن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية أو تبويب التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Mulford and Comiskey, 2005; Zhang, 2006; Hollie et al., 2011; Lee, 2012; Nagar and Sen, 2014; Baik, et al., 2016).

أما على مستوى قائمة المركز المالي، قد يتم تبويب بعض بنود الالتزامات قصيرة الأجل ضمن الالتزامات طويلة الأجل مثل أن يتم تبويب القروض قصيرة الأجل ضمن القروض طويلة الأجل، خاصة للشركات التي تواجه تعثر مالي، أو بهدف تحسين نسب السيولة وعدم انتهاك شروط العقود وتحمل الشركة تكاليف إضافية. وما يجعل مديري الشركات يفضلون أسلوب إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي على الأساليب التقليدية كون إعادة التبويب ليس لها أي تأثير على المقاييس الإجمالية للأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية، على الرغم من أنها تزيد من نسب السيولة والرافعة المالية التي يتم التقرير عنها (Tree et al., 2019; Chung et al., 2021).

وهذه الممارسات كانت وما زالت محل اهتمام وتثير قلق متزايد من المستثمرين والجهات صاحبة المصلحة في الشركة وكذلك الجهات التنظيمية المشرفة على التقارير المالية، كونها تضعف ثقة ومصداقية تلك التقارير، وما يترتب على ذلك من التخصيص غير الكفء

والفعال للموارد الاقتصادية (SEC, 2000). ولا شك أن لكل مهنة بعض الآليات التي تصحح مسارها وتدعم الاعتماد على مخرجاتها، وفي إطار التقارير المالية، تلعب مهنة المراجعة الخارجية كأحد تلك الاليات دوراً رئيسياً في إضفاء الثقة والمصداقية على ما تتضمنه التقارير المالية من معلومات، كونها تهدف إلى تقديم رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية الأمريكية صراحةً أن قضية سوء التبويب تنال أهمية خاصة، معبرة بذلك أن التبويب المناسب للمبالغ ضمن قائمة الدخل لا يقل أهمية عن القياس المناسب أو الاعتراف بهذه المبالغ (SEC 2000). كما أنها فرضت مبالغ على الشركات الأمريكية التي شاركت في سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل ومن هذه الشركات Dell، وSymbol Technologies، وSafeNet، حيث قامت بتبويب مصروفات التشغيل العادية كمصروفات غير متكررة.

ولقد حظي سوء التبويب أيضًا باهتمام على المستوى الدولي لأن الشركات غالبًا ما تتمتع بسلطة تقديرية أكبر بشأن تصنيف الإيرادات والمصروفات بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Shirato and Nagata, 2012). على سبيل المثال، توضح دراسة (Haw et al. 2011) أن سوء تصنيف المصروفات منتشر وذو أهمية اقتصادية في دول شرق آسيا، بينما يقدم دراسة (Shirato and Nagata, 2012) دليلاً على أن الشركات اليابانية تحول بشكل انتهازي الإيرادات والمصروفات لزيادة الأرباح الأساسية. علاوة على ذلك، كان هناك قدر كبير من النقاش حول ممارسة سوء التبويب من قبل الشركات البريطانية. على سبيل المثال، تقدم دراسة (Athanasakou et al. 2009) أدلة تشير إلى أن الشركات البريطانية الكبيرة تشارك في سوء تبويب المصروفات الأساسية الصغيرة إلى بنود أخرى غير متكررة لتلبية توقعات المحللين.

وتلعب المراجعة الخارجية كونها أحد آليات المراقبة دور محوري في الكشف والتقرير عن الأنشطة الاحتيالية التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهدافها التي ربما تتعارض مع أهداف أصحاب المصالح في الشركة، حيث وثقت العديد من الدراسات المحاسبية دور جودة المراجعة

الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقة كأساليب تقليدية لإدارة الأرباح (Gaynor et al., 2016; Teixeira and Rodrigues, 2022; Ekawarti et al., 2022). على اعتبار أن ارتفاع جودة المراجعة يزيد من القدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح ويزداد الدافع لدى المراجع الخارجي نحو الإفصاح عن تلك الممارسات في تقرير المراجعة وهو ما تخشاه إدارة الشركة، خاصة مع شركات المراجعة الكبيرة ذات الطبيعة الدولية والتي قد يرتبط بها ارتفاع جودة المراجعة، نظرًا لارتفاع مستوى استقلاليتهم، فضلاً عن أنها قد تواجه أضرارًا جسيمة وتتكبد خسائر فادحة إذا لم تفصح عن الأنشطة الاحتيالية للعميل، وهذا ما يحفز الشركات نحو التحول إلى ممارسات إدارة الارباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود القوائم المالية (Chung and Chae, 2020).

ولذا حاولت بعض من الدراسات المحاسبية الربط بين الدور الرقابي الذي تلعبه آليات الحوكمة بشقيها الداخلية والخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل أو ما يطلق عليه سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل، لما لتلك الآليات من دور محوري في الحد منها وكشفها والتقرير عنها.

ولقد تنوعت المسارات البحثية التي تناولت بالدراسة والتحليل للعلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة عرض بنود قائمة الدخل، وتضاربت نتائج تلك الدراسات، حيث ترى بعض الدراسات أن ارتفاع جودة المراجعة الخارجية تؤدي إلى كشف والحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود الدخل (Abernathy et al. 2014; Chung and Chae, 2020; ÇETİN and YAŞAR 2021; Eilifsen and Knivsflå, 2021). في حين ترى دراسات أخرى، أن ارتفاع جودة المراجعة الخارجية يترتب عليه تقييد سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية، ونظراً لأن إدارة العرض لا يؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل فلا يكون محل اهتمام المراجع الخارجي وتلجأ اليه الإدارة (Zhao, 2012; Chiang et al., 2020; Nagar et al., 2021; Mulchandani and Mulchandani 2022). ومبرر تلك الدراسات أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال تعمد سوء التبويب للمصروفات يخضع إلى مراقبة أقل من قبل الهيئات

التنظيمية أو المراجع الخارجي مقارنة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، حيث أنها تؤدي فقط إلى تضخيم الدخل التشغيلي دون تغيير صافي الدخل للفترة الحالية. علاوة على ذلك، ترتبط أداة إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب بتكاليف فرصة بديلة منخفضة نسبيًا لأنها لا تضر بقيمة الشركة على المدى الطويل بالطريقة التي تعمل بها إدارة الأرباح الحقيقية. ويضيف الباحث وجود صعوبة في اكتشاف هذه الممارسات من قبل المراجعين الخارجيين كون أن التبويب المناسب يتدخل فيه قدر كبير من الحكم الشخصي للمديرين.

وفي حين أن إدارة الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية تؤثر على الأرباح المستقبلية، حيث أن الاستحقاقات عرضة للانعكاس في فترات لاحقة، كما أنه قد يكون لإدارة الأنشطة الحقيقية عواقب سلبية محتملة على التدفقات النقدية المستقبلية، فإن إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب هو طريقة أقل تكلفة نسبيًا لإدارة الأرباح لأنه لا يترتب عليها تغيير صافي الدخل. كما أنه من غير المرجح أن يولي المراجعون والجهات التنظيمية اهتمامًا وفحصًا دقيقًا لقضايا إعداد التقارير المتعلقة بسوء التبويب نظرًا لعدم تغيير رقم صافي الربح النهائي (Nelson et al.2002). ومع ذلك، فإن المراجع الذي يقوم بأنشطة المراجعة بجودة مرتفعة ويؤدي دوره بشكل صحيح في مراقبة إدارة الأرباح يمكن أن يقلل من سوء التبويب. كما يؤكد مسار بحثي، أنه عندما تكون إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق مقيدة أو تصبح أكثر تكلفة، يميل المديرون إلى استخدام طرق بديلة لإدارة الأرباح لتحقيق الأهداف الخاصة بهم عند إعداد التقارير المالية (Cohen et al., 2008; Zang, 2012).

إلا أنه وباستقراء الدراسات التي ربطت بين جودة المراجعة الخارجية وسوء تبويب بنود قائمة الدخل، نجد أنها استندت في قياسها لجودة المراجعة على مؤشرات محدودة مثل حجم مكتب المراجعة كونه ينتمي لشركات المراجعة Big4 أم لا، وكذلك معدل دوران المراجع (فترة ارتباط المراجع بشركة معينة)، كما أن معظم هذه الدراسات تمت في بيئة تختلف في العديد من النواحي عن البيئة المصرية. ويحاول الباحث تضمين مؤشرات أخرى لجودة المراجعة لم تستند اليها الدراسات السابقة مثل فترة تقرير المراجعة مع تقسيم هذه الفترة إلى فترة تقرير طبيعية وأخرى غير طبيعية، كذلك لم تربط أي من هذه الدراسات بين نوع رأي المراجعة في

تقرير المراجع الخارجي وإدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل. وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة السؤال البحثي الرئيسي على النحو التالي:

هل شركات المحاسبة والمراجعة ذات الجودة المرتفعة يمكن أن تحد من إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل؟ وبالتالي الأخذ في الاعتبار آثارها عند إعداد تقرير المراجعة للشركات المصرية؟

ويمكن الاجابة على السؤال الرئيسي من خلال تناول الأسئلة الفرعية التالية:

١- كيف تؤثر جودة المراجعة الخارجية على دوافع الإدارة نحو إدارة عرض بنود قائمة الدخل؟

٢-ما هي طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح بصورة عامة وإدارة عرض بنود قائمة الدخل على وجه الخصوص؟

٣-هل يمارس مديري الشركات في بيئة الأعمال المصرية إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل؟ وهل تحد جودة المراجعة الخارجية من هذه الممارسات؟ وما انعكاس ذلك على تقرير المراجعة الخارجية ونوع رأي المراجع الخارجي؟

٢/٢ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تناول بالدراسة والتحليل لأثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تناول الأهداف الفرعية التالية:

١-دراسة وتحليل دوافع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، وتحليل مدى استجابة جودة المراجعة الخارجية لهذه الدوافع.

٢-دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح بصورة عامة وإدارة عرض بنود قائمة الدخل على وجه الخصوص.

٣-الحصول على دليل ميداني من واقع البيئة المصرية عن طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل.

٣/٢ أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بشقيها العلمية والعملية فيما يلي:

١/٣/٢ الأهمية العلمية:

أ- تعد إدارة الأرباح موضوعًا بحثيًا مهمًا لأنها ممارسة إدارة الأرباح من المحتمل أن تقوض مصداقية القوائم المالية، وهذه القوائم هي مصدر مهم للمعلومات المحاسبية المفيدة في أسواق رأس المال. وبالتالي هذا البحث يثري الفكر المحاسبي في مجال إدارة الأرباح بصورة عامة وإدارة عرض بنود قائمة الدخل بصفة خاصة، وما لذلك من انعكاسات على جودة التقارير المالية، وبالتالي القرارات الاستثمارية والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. كما ترجع أهمية هذا المسار البحثي باعتباره امتداداً للدراسات التي تناولت جودة المراجعة الخارجية وجودة القوائم المالية، حيث أن ارتفاع جودة المراجعة الخارجية يمكن أن يحد من إدارة عرض بنود قائمة الدخل كوسيلة لإدارة الأرباح، كأحد السبل التي توفر معلومات يمكن الثقة بها والاعتماد عليها للقائمين على اتخاذ القرارات. كما تثري هذه الدراسة الفكر المحاسبي من خلال تناول مؤشرات لجودة المراجعة الخارجية في علاقتها بإدارة عرض بنود قائمة الدخل لم تتناولها دراسات محاسبية سابقاً، مثل فترة تقرير المراجعة ونوع رأي المراجع الخارجي.

ب- أن أسلوب إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لم يحوز على الاهتمام الكافي من الباحثين ومراقبي الحسابات (المراجعين) فضلاً عن الجهات التنظيمية بالقدر الذي نالته أساليب إدارة الأرباح التقليدية، لأنه في ظل إعادة تبويب بنود قائمة الدخل قد يتم تضخيم الدخل التشغيلي بينما يظل صافي الربح النهائي بدون تغيير، كما أنه لا يؤثر على قيمة الشركة في الأجل الطويل وبالتالي تكاليف الفرصة البديلة، حيث تلقي هذه الدراسة الضوء على دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من ميل المديرين نحو استخدام آلية إدارة أرباح أقل تكلفة والتي تتمثل في إدارة عرض بنود قائمة الدخل. وهذه الحقائق تمثل بجدارة دافع للباحث لدراسة هذه العلاقة.

ج- تساهم هذه الدراسة في أدبيات الحوكمة الخارجية وإدارة الأرباح من خلال توثيق الأدلة التجريبية التي تشير إلى أنه في حين أن الآليات الخارجية فعالة في كبح إدارة الأرباح على

أساس الاستحقاق والأنشطة الحقيقية، فقد يكون لها عواقب، مثل التحول نحو إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل.

٢/٣/٢ الأهمية العملية:

أ- بالنظر إلى أهمية الدخل التشغيلي كمقياس للأداء، ووجود حوافز قوية وراء التلاعب به من جانب الإدارة، وندرة الأدلة من الواقع الفعلي عن سوء التبويب المتعمد لبعض بنود قائمة الدخل وعلاقتها بجودة المراجعة الخارجية، فإن نتائج هذه الدراسة لها العديد من الانعكاسات على الجهات التنظيمية والمهنية والإشراقية على الشركات فضلاً عن ممارسي مهنة المراجعة. وبالتالي، زيادة مستوى وعي أصحاب المصالح في الشركات بهذه الممارسات، وهو ما ينعكس على مستوى الاعتماد على ما تتضمنه التقارير المالية المنشورة من معلومات في بيئة الأعمال المصرية.

ب- تنال نتائج هذا البحث اهتمام العديد من مستخدمي المعلومات المرتبطة بالشركات المصرية، لأن قيام المراجعة الخارجية بالحد من التلاعب المتعمد بتضخيم الدخل التشغيلي ضمن ما تسمح به السياسات والمعايير المحاسبية، ينتج عنه مجموعة من الآثار التي ربما تطال جميع مستخدمي التقارير المالية وبصفة خاصة المستثمرين المحتملين والمساهمين والدائنين، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية للشركات المصرية وبالتالي التأثير على سوق الأوراق المالية في مصر.

ج- يقدم البحث الحالي أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية حول جودة المراجعة الخارجية وما يحرك دوافع مديري الشركات نحو إدارة عرض بنود قائمة الدخل وبالتالي جودة التقارير المالية، وبالتالي توفير نتائج للجهات التنظيمية والمهنية والإشراقية عن واقع بيئة الأعمال المصرية في مجال جودة الافصاح لاتخاذ خطوات نحو النظر في أو تعديل المعايير المحاسبية في مجال عرض التقارير المالية.

٤/٢ منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث المذكورة، يعتمد الباحث على المنهج الايجابي، في محاولة التعرف على دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من وتقييد دوافع مديري الشركات نحو

القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل. كما يحاول البحث المحاسبي الايجابي تحليل وتفسير أسباب سلوك الأطراف التي تتكون منها الشركة ومنها سلوك الإدارة نحو تفضيل تبويب معين لبعض بنود المصروفات في قائمة الدخل عن غيره من التبويبات وكذلك سلوك المراجعين الخارجيين نحو تقييد هذه الممارسات، كما يعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis، من خلال تحليل التقارير المالية المنشورة للشركات على الموقع الالكتروني للبورصة المصرية لعينة الدراسة من الشركات التي يتم اختيارها.

٢/٥ حدود البحث:

١-تتعدد ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية، وبالتالي يركز هذا البحث على دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة عرض بنود قائمة الدخل، دون تناول علاقة جودة المراجعة الخارجية بإدارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية أو قائمة المركز المالي إلا في الحدود التي تخدم أهداف البحث.

٢-نتائج هذا البحث ترتبط بواقع البيئة المصرية، وبالتالي يجب تفسير النتائج بحذر عند محاولة تعميمها على بيئات أعمال أخرى بخلاف بيئة الأعمال المصرية.

٢/٦ تنظيم البحث:

يركز هذا البحث على تناول العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية، ويتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يركز القسم الثالث على الفكر المحاسبي في مجال جودة المراجعة الخارجية ومؤشرات قياسها، بينما يتناول القسم الرابع عرض الفكر المحاسبي في مجال الربط بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة عرض بنود قائمة الدخل، بينما يتناول القسم الخامس اشتقاق فروض الدراسة، حيث يتم توقع طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، ويتناول القسم السادس الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية، وأخيراً يتناول القسم السابع الخلاصة والنتائج والتوصيات.

٣-الفكر المحاسبي في مجال جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح التقليدية:

تعتبر جودة المراجعة محل نقاش وجدل، وعلى الرغم من تناولها بالبحث لأكثر من عقدين من الزمن، إلا أنه لا يوجد إجماع حول كيفية تعريفها، ناهيك عن أساليب قياسها. وذلك لأن إدراك جودة المراجعة يمكن أن يعتمد إلى حد كبير على البعد الذي يتم من خلاله تعريفها ووجهة نظر ومصلحة الأطراف المستفيدة من المراجعة. حيث قد يكون لدى المستخدمين والمراجعين والجهات التنظيمية والمجتمع – جميع أصحاب المصلحة في عملية إعداد التقارير المالية – وجهات نظر مختلفة تمامًا حول ما يشكل جودة المراجعة، والتي بدورها تؤثر على نوع المؤشرات التي قد يمكن استخدامها لتقييم جودة المراجعة (Knechel et al., 2013). من ناحية، قد يعتقد مستخدم التقارير المالية أن ارتفاع مستوى جودة المراجعة تعني عدم وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية التي تم مراجعتها. ومن ناحية ثانية، قد يرى المراجع الخارجي بصفته قائم على تنفيذ عملية المراجعة، أن ارتفاع جودة المراجعة يعكس استكمال مُرضٍ لجميع المهام التي تتطلبها منهجية وخطة مراجعة أنشطة الشركة. كذلك، قد تقوم شركة المراجعة بتقييم ارتفاع جودة المراجعة كوسيلة يمكن الدفاع بها عن المهام التي تم تنفيذها والرأي الذي تم إصداره في مواجهة القضايا المرفوعة في المحاكم ضد شركات المراجعة. وقد تنظر الجهات التنظيمية إلى ارتفاع جودة المراجعة باعتبارها مراجعةً تتوافق وتعكس المعايير المهنية محل التطبيق. أخيرًا، من وجهة نظر المجتمع، أن المراجعة عالية الجودة هي المراجعة التي تتجنب المشاكل الاقتصادية للشركة أو السوق. وبصورة مجملة، تشير وجهات نظر المختلفة حول جودة المراجعة الارتكاز إلى مقاييس مختلفة لتقييمها (Knechel et al., 2013). وبالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر، يرى الباحث أن صعوبة تقييم جودة المراجعة يرجع إلى الطبيعة الخاصة لمهنة للمراجعة بسبب الاختلافات في خصائص العميل، وفريق المراجعة لكل مهمة، وتوقيت العمل، وتقييم المخاطر والإجراءات المستخدمة. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تتعارض نتائج الدراسات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية أو إدارة الاستحقاقات، حيث

يوجد مسار بحثي يؤكد وجود لهذه العلاقة في حين ينفي مسار بحثي أخر وجودها، ويمكن الاستدلال من هذه المسارات البحثية على طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل. وفيما يتعلق بالمسار البحثي الأول، تناولت دراسة (Le and Moore, 2021) فحص آثار جودة المراجعة على إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال مع الأخذ في الاعتبار تأثير نوعين من الملكية هما الملكية الحكومية والملكية الأجنبية، وذلك على عينة ٢٣٦ شركة فيتنامية واعتمدت على مجموعة من المؤشرات لقياس جودة المراجعة تتمثل في ارتباط الشركة بأحد شركات المراجعة الأربعة الكبار (KPMG و Deloitte و EY و PwC) وتحول عملاء المراجعة من شركات المراجعة التي لا تنتمي إلى Non-Big4 إلى شركات المراجعة Big4 وطول فترة ارتباط العميل بشركة المراجعة، واستنتجت وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة والاستحقاقات التقديرية التي يترتب عليها زيادة الدخل. وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Alzoubi, 2018) دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح واعتمدت الدراسة على حجم مكتب المراجعة والتخصص ومعدل دوران المراجع ومدى استقلاليته، واستنتجت أن شركات المراجعة ذات الجودة المرتفعة تخفض ممارسات إدارة الأرباح بصورة جوهرية.

أما فيما يتعلق بالمسار البحثي الآخر، تناولت دراسة (Chowdhury and Eliwa, 2021) فحص ما إذا كانت جودة المراجعة تؤثر على أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية باستخدام عينة من الشركات المدرجة في بورصة انجلترا، واستنتجت الدراسة إلى أن وجود شركات المراجعة Big4 يرتبط ارتباطًا جوهرياً وإيجابيًا بمستويات مرتفعة من المبيعات والتلاعب في النفقات التقديرية، كما أن المقياس المجمع لإدارة الأرباح الحقيقية يظهر ارتباطًا إيجابيًا جوهرياً بوجود شركات المراجعة Big4. وتناولت دراسة (Kurniawan and Antonio, 2022) العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، وتم قياس جودة المراجعة من خلال مؤشرات الحجم والتخصص، واستنتجت كلا المؤشرين ليس لهما تأثير سلبي على إدارة الأرباح. كما استنتجت دراسة (Alhadab and Clacher, 2018) بأن وجود شركات المراجعة Big4 ارتبط بها تقييد أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية جزئيًا حيث ينخفض التلاعب بالنفقات التقديرية ويزداد

التلاعب بالمبيعات. وحصلت دراسة (Sitanggang et al., 2019) على أدلة متعارضة مع الدراسة السابقة في نفس البيئة، حيث يترتب على ارتفاع جودة المراجعة زيادة الاستخدام الإداري للنفقات التقديرية، وانخفاض التلاعب بالمبيعات. وفي واقع البيئة المصرية، تناولت دراسة (شحاته وآخرون، ٢٠٢٢) أثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح على عينة ٩٦ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، واستنتجت وجودة تأثير ايجابي معنوي للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح ووجود تأثير غير معنوي تلك العلاقة باختلاف جودة المراجعة المدركة.

وتحاول دراسة (Houqe et al., 2017) تفسير تعارض النتائج بين جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح التقليدية، حيث ترى أن النتائج المتعلقة بالعلاقة بين جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح الموجودة في دولة معينة لا يمكن تعميمها على الدول الأخرى ذات الإعدادات المؤسسية والأسواق المالية الفريدة. ولذا يقترح (Samuel and Schwartz, 2019) أن تحسين جودة المراجعة من شأنه أن يساعد في منع ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يؤكد لأصحاب المصلحة أن القوائم المالية التي قدمتها الإدارة تصور رؤية حقيقية وعادلة. لكن في الواقع، ليس هذا هو الحال، حيث لوحظ أن الإدارة تتواطأ مع المراجعين لتقديم تقارير مراجعة لصالحهم. وعلى الرغم من حقيقة أنه من المتوقع أن تؤدي جودة المراجعة إلى تخفيض إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، إلا أن معظم المديرين ما زالوا يطبقون ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في الدول الأسيوية نظرًا لقدرتهم على رشوة المراجعين (Choi et al., 2018).

ومما سبق، يستنتج الباحث أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الحقيقية أو إدارة الاستحقاقات اختلفت في النتائج التي توصلت اليها بل وتعارضت نتائجها في كثير من الأحيان، ولكن هل هذه النتائج تنسحب على العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية؟ والاجابة على هذا السؤال تتطلب التعرف على دوافع مديري

الشركات نحو القيام بإدارة عرض بنود القوائم المالية كمتغير تفسيري يمكن من خلالها تفسير نتائج الدراسات في هذا المجال.

٤-دوافع الشركات لإدارة عرض بنود قائمة الدخل:

تناول الفكر المحاسبي بصورة مكثفة أسلوبين لإدارة الأرباح هما إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية. وفي الفترة الأخيرة برز اتجاه بحثي يتناول أسلوب ثالث لإدارة الارباح يعتمد على إدارة عرض بنود القوائم المالية (سوء التبويب). وتعتبر دراسة (McVay, 2006) هي أول دراسة تقدم دليلًا تجريبيًا لسوء التبويب ضمن نطاق المصروفات في قائمة الدخل واستخدامه في مجال إدارة الأرباح، حيث تقوم الإدارة بتبويب المصروفات التشغيلية ضمن المصروفات غير التشغيلية بهدف تضخيم الربح التشغيلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الربح التشغيلي غير المتوقع زاد بسبب التلاعب بتبويب بنود المصروفات التشغيلية. بعد هذه الدراسة، قام (Barua et al., 2010) فحص ما إذا كان المديرون يستخدمون العمليات المتوقفة عن طريق سوء التبويب لهذه البنود من أجل زيادة الأرباح التشغيلية باتباع المنهجية المستخدمة في دراسة (McVay, 2006)، وتم العثور على علاقة إيجابية بين الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وقيمة العمليات المتوقفة. عمل رائد آخر حول هذا الموضوع، ناقشت دراسة (Fan et al., 2010) ما إذا كان المديرون يستخدمون سوء التبويب في قائمة الدخل وتوقيت استخدامه لإدارة الأرباح التشغيلية. وأظهرت النتائج أن سوء التبويب هو الأكثر احتمالا للحدوث في الربع الرابع. واعتمدت دراسة (Behn et al., 2013) على النموذج المستخدم في دراسة (Fan et al., 2010) وأظهرت النتائج أن إدارة العرض كان أقوى في الدول ذات الحماية الضعيفة للمستثمر، كما وجد دليلًا على أن إدارة العرض يتم في الدول ذات الحماية القوية للمستثمرين وكذلك الدول ذات الحماية الضعيفة للمستثمر. أما دراسة (Abernathy et al., 2014) حاولت البحث عن أسباب اعتماد الادارة على اسلوب إدارة العرض بدلاً من الأساليب الأخرى لإدارة الارباح. وقدم دليلاً على أن المديرين يطبقون إدارة العرض في الحالات التي يتم فيها تقييد أساليب إدارة الأرباح الأخرى. كما أظهرت نتائج (Zalata and Roberts, 2017) أن الشركات تحول بعض نفقاتها

التشغيلية إلى النفقات غير التشغيلية وبالتالي تضخم أرباحها التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أن الشركات تميل إلى إدارة العرض قبل البحث عن موارد مالية جديدة.

وفي البيئة المصرية، استنتجت دراسة (محمود، ٢٠٢٠) وجود علاقة عكسية بين إدارة عرض بنود قائمة الدخل وجودة الأرباح المحاسبية بالاعتماد على النموذج المقترح في دراسة (McVay, 2006). كما توصلت دراسة (عبده، ٢٠٢١) إلى وجود علاقة جوهرية بين تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية وإدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.

وتتنوع دوافع مديري الشركات للانغماس في ممارسات إدارة عرض بنود القوائم المالية بصورة عامة وقائمة الدخل على وجه الخصوص، وهذه الدوافع منها ما يرتبط بسوق رأس المال (Cohen and Zarowin, 2010)، كون الأطراف التي تتعامل في هذا السوق تعتمد على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في تقييم الشركة وهذا يولد دوافع لدى المديرين على التلاعب بالمعلومات التي تكون مدخلات لنماذج التقييم وبالتالي تحدد أو تتوقع أسعار الأسهم، محاولين تضخيم الأرباح التشغيلية أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ومن هذه الدوافع ما يكون مرتبط بالعلاقات التعاقدية التي قد تكون مرتبطة بالإدارة، التي بدورها تحاول تعظيم منافعها الذاتية، أو تكون مرتبطة بالعقود التي تبرمها الشركة مع الأطراف الخارجية وخاصة العقود المشروطة بنسب مستقاة من القوائم المالية أو مستوى معين للدخل أو التدفقات النقدية، ولتجنب انتهاك هذه العقود يتولد دوافع لدى الإدارة لمحاولة إدارة عرض بنود القوائم المالية لتجنب الاخلال بتلك العقود (Lee, 2012; Tree et al., 2019). وقد يتم ممارسة إدارة عرض بنود القوائم المالية بهدف الالتزام بالتشريعات والقوانين الحكومية (Zalata and Roberts, 2016)، كأن تكون المنح والاعانات التي تحصل عليها الشركة مشروطة بنسب معينة لبنود القوائم المالية، أيضاً ضعف التشريعات الحكومية قد يخفض مخاطر التقاضي والمسؤولية القانونية مما يحفز الإدارة على التلاعب بأرقام القوائم المالية. وقد تنشأ الدوافع لرغبة الإدارة في تحقيق مستوى معين من الأرباح التشغيلية أو التدفقات النقدية التشغيلية كونها محل اهتمام المستثمرين أو المحللين الماليين فضلاً عن أنها تمثل النشاط

الرئيسي للشركة ولها طبيعة التكرار والاستمرار في المستقبل وخاصة في مراحل زيادة رأس المال (Nagar and Sen, 2017). كذلك قد تتولد الدوافع لإدارة عرض بنود القوائم المالية نظراً لصعوبة اكتشافه من قبل آليات الرقابة الخارجية مثل المراجعين وممثلي الجهات التنظيمية المشرفة على نشر التقارير المالية. وأخيراً قد يترتب على ضعف آليات الحوكمة بشقيها الداخلية والخارجية تلاعب الإدارة بالقوائم المالية فضلاً عن المرونة التي توفرها معايير التقارير المالية الدولية (Abernathy et al, 2014).

٥-الفكر المحاسبي للعلاقة جودة المراجعة الخارجية وإدارة عرض بنود قائمة الدخل:

إن الإطلالة التي عرضها الباحث والتي تناولها الفكر المحاسبي في مجال الربط بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، توضح أن محاولة تفهم طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، لقيت ولا تزال تلقى اهتماماً متزايداً، كما يمكن الادعاء بوجود بعض الآثار التي ترتبط بهذين المتغيرين، والتي صار هناك اتفاق إلى حد ما حول تأثيرها، إلا أنه يوجد متغيرات أخرى برزت إلى السطح تحتاج للحصول على أدلة بشأنها، كون المسار البحثي المتعلق بسوء التبويب المتعمد لقائمة الدخل ممارسات اكتشفت حديثاً وبيئة خصبة لدراسات محاسبية. حيث أنه بمقارنة أسلوب إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل مع إدارة الاستحقاقات وإدارة الأرباح الحقيقية، يصعب على المراجعين اكتشاف ممارسات إدارة العرض، كما أنه نظرًا لأن صافي الربح لم يتغير ، فإن جهود المراجعين لفهم هذه الممارسات محدودة. وبالتالي، من المهم تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وسوء تبويب بنود قائمة الدخل.

وتتوافر العديد من العوامل التي قد تسمح للمراجعين ذوي الجودة العالية بضمان إعداد تقارير مالية عالية الجودة (Myers et al., 2003; Krishnan 2003): أولاً، بالمقارنة مع المراجعين الآخرين، حيث يتمتع المراجعون ذو الجودة العالية بفهم أكثر شمولاً لخصائص العميل والصناعة التي ينتمي إليها العميل. ثانيًا، يتمتع المراجعون ذو الجودة العالية بموارد وأساليب مراجعة أفضل للكشف عن المشاكل المحاسبة. ثالثًا، المراجعون ذوو الجودة العالية في موقف تفاوضي أقوى مع العملاء فيما يتعلق بالتعديلات والتسويات المحاسبية. كما يمتلك

المراجعون ذو الجودة العالية أيضًا حوافز قوية لتحديد الأخطاء المحاسبية والمخالفات ويفضلون الخيارات المحاسبية المتحفظة لأن هذه الشركات لديها الكثير ليخسروه نظراً لمخاطر التقاضي المرتبط بأساليب المحاسبة المشكوك فيها.

ولقد وثقت العديد من الدراسات أن المراجعين ذوي الجودة العالية يقيدون سلوك إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق. وجدوا أن شركات المراجعة Big4 يقيدون من قدرة المديرين على استخدام الاستحقاقات لزيادة الأرباح التي يتم التقرير عنها (Myers et al. 2003). كما أن التخصص الصناعي لشركات المراجعة يرتبط به مستويات أقل من الاستحقاقات التقديرية المطلقة (Krishnan, 2003, Balsam et al., 2003).

ولقد تعرض الفكر المحاسبي لبعض من الدراسات في مجال الربط بين جودة المراجعة الخارجية وسوء التبويب المتعمد لبنود القوائم المالية، حيث هدفت دراسة (ÇETİN and YAŞAR 2021) إلى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة المقاسة بحجم شركة المراجعة وإدارة الأرباح عن طريق سوء التبويب، بالتطبيق على عينة (٨٩٦) من الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في بورصة اسطنبول للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧، وأظهرت النتائج أنه عندما تكون قدرة المديرين على إدارة الأرباح من خلال الأساليب التقليدية محدودة نظراً لارتفاع جودة المراجعة الخارجية، فمن المحتمل أن يلجأ المديرون إلى سوء التبويب عن طريق سوء تبويب النفقات الأساسية إلى النفقات غير تشغيلية. وتتفق دراسة (Eilifsen and Knivsflå, 2021)، مع نتائج الدراسة السابقة، حيث تناولت فحص العلاقة بين خصائص شركات المراجعة (حجم شركة المراجعة والتخصص القطاعي) مع اداتين من أدوات إدارة الأرباح هما إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل، وإدارة الاستحقاقات بالتطبيق على عينة من الشركات النرويجية التي أصدرت أسهم حديثة أو دخلت في عمليات الاندماج. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل شركات المراجعة Big4 والمتخصصة في نشاط تلك الشركات، يقوم مديرو تلك الشركات بالتحول في مجال إدارة الأرباح من إدارة الاستحقاقات إلى سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل، أما بالنسبة للشركات التي يتم مراجعتها من شركات مراجعة بخلاف Big4 وغير المتخصصة في النشاط

وتقدم خدمات أخرى لتلك الشركات بخلاف خدمات المراجعة، يتم إدارة الأرباح فيها من خلال إدارة الاستحقاقات وسوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل، بل وأنه توجد علاقة تعويضية Trade-Off بين إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات وسوء التبويب، فعندما تبالغ الشركة في الاعتماد على إدارة الاستحقاقات تنخفض ممارسات سوء التبويب والعكس صحيح.

وتبحث دراسة (Abernathy et al. 2014) إذا كان المديرون يستخدمون سوء التبويب عندما تكون قدرتهم على استخدام أشكال أخرى من إدارة الأرباح مقيدة. واستنتجت أنه عندما تكون إدارة الأرباح الحقيقية مقيدة بسبب سوء الحالة المالية، والمستويات المرتفعة للملكية المؤسسية والحصة السوقية المنخفضة للصناعة، فمن المرجح أن يستخدم المديرون سوء التبويب. علاوة على ذلك، عندما تكون إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات مقيدة بسبب انخفاض مرونة النظام المحاسبي وتوفير توقعات التدفقات النقدية، فمن المرجح أن يستخدم المديرون سوء التبويب. بالإضافة إلى ذلك، عندما تم حصر العينة في الشركات التي من المرجح أن تكون قد تلاعبت بالأرباح، تم العثور على دعم للقيود الخاصة بكل من إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة أرباح الاستحقاق والتي تؤدي إلى مستويات أعلى من سوء التبويب.

وهذا ما أكدت عليه دراسة (Chung and Chae, 2020) حيث تناولت أثر جودة المراجعة الخارجية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل بالتطبيق على شركات كوريا الجنوبية للفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨وخاصة الشركات التي تم مراجعتها من شركات المحاسبة والمراجعة Big4 كمؤشر لجودة المراجعة، واستنتجت الدراسة أن الشركات التي تم مراجعتها من قبل شركات المحاسبة والمراجعة Big4 لديها معدل أعلى في ممارسات سوء التبويب مقارنة بالشركات Non-Big4. تشير هذه النتيجة إلى أن الاعتماد على شركات المحاسبة والمراجعة الكبيرة، من المرجح أن يختار المديرون ممارسات سوء التبويب كأداة لإدارة الأرباح مقارنة بالأدوات الأخرى التي يترتب عليها تعدل صافي الدخل في الفترة الحالية.

وتتناول دراسة (Joo and Chamberlain, 2017) أن آليات الحوكمة القوية ومنها المراجعة الخارجية تحد من وتخفض التلاعب بالأرباح ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة

عرض بنود قائمة الدخل عندما ترتبط حوافز الادارة بالأرباح التشغيلية. كما أن الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مراجعين ذو جودة مرتفعة من خلال الاعتماد على مكاتب المراجعة Big4 وكذلك الشركات التي تحولت في مراجعة قوائمها المالية إلى شركات المراجعة Big4 ارتبط بها مستوى منخفض من التلاعب بسوء تبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل.

ويوجد مسار بحثي ينفي النتائج السابقة، حيث تهدف دراسة (Mulchandani and Mulchandani 2022) إلى بحث الدور الوسيط لشركات المراجعة Big4 في العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وسوء التبويب في الشركات الهندية. وتُظهر النتائج أن الشركات التي تضم نسبة أعلى من المديرين المستقلين فعالة في الحد من سوء تبويب المصروفات. علاوة على ذلك، تلعب شركات المراجعة Big4 دورًا مهمًا في الحد من سوء التبويب في الشركات التي تقوم بمراجعتها. بشكل عام، تُظهر النتائج أيضًا أن شركات المراجعة Big4 تؤثر بشكل كبير على الارتباط بين استقلال مجلس الإدارة وسوء التبويب. كذلك، ترى دراسة (Nagar et al., 2021) أن لدى شركات المحاسبة Big4 دوافع لتطوير والحفاظ على سمعة قوية وموحدة على مستوى العالم بسبب نشاطها الدولي. وتمشيا مع هذه الحجة، استنتجت أن توظيف شركات المراجعة Big4 لمراجعة الشركات الهندية يرتبط بمستويات منخفضة من ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب بنود قائمة الدخل. كما أنه من المحتمل أن تفرض تلك الشركات أتعاب أعلى بكثير من شركات المراجعة Non- Big4، وهذا بدوره ارتبط بانخفاض جوهري في سوء تبويب بنود قائمة الدخل.

وتؤكد نتائج الدراسات السابقة، دراسة (Zhao, 2012) التي قامت بفحص الارتباط بين سوء التبويب وثلاثة عوامل مراقبة خارجية: جودة المراجعة، وعدد المحللين الماليين، ونسبة الملكية المؤسسية، وتظهر النتائج أن المقاييس البديلة لارتفاع جودة المراجعة ترتبط بمستوى أعلى من سوء التبويب، كما أن متابعة المحللين والملكية المؤسسية ترتبط بمستوى أعلى من سوء التبويب. وبالتالي، من المرجح أن يستخدم مديري الشركات سوء التبويب كأسلوب لإدارة الأرباح عندما يرتفع مستوى جودة آليات المراقبة الخارجية.

وفي نفس المسار البحثي وعلى مستوى قائمة التدفقات النقدية، تناولت دراسة (Chiang et al., 2020) أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تبويب التدفقات النقدية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالتطبيق على الشركات التايوانية، واستنتجت الدراسة وجود علاقة عكسية بين التخصص القطاعي للمراجع الخارجي والتقرير عن مصروفات الفوائد المدفوعة ضمن الأنشطة التشغيلية أو التمويلية وعلاقة ايجابية مع استقلال مجلس الادارة.

ويوجد مسار بحثي يحاول تفسير تعارض النتائج السابقة، حيث قد يواجه المراجعون صعوبة في التعرف على أو اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية بسبب المرونة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (Zalata and Roberts, 2016)، بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يخضع تبويب المصروفات كمصروفات تشغيل أساسية أو بنود تشغيل خاصة للحكم الشخصي للإدارة، والذي قد يكوم محل تحيز الإدارة، مما يصعب على المراجعين اكتشافها. نظرًا لأن سوء التبويب لا يغير صافي الدخل المحقق ولكنه يغير الدخل التشغيلي فقط ضمن قائمة الدخل، وبالتالي قد يوليه المراجع أهمية نسبية منخفضة لمثل هذه المعالجات وفي أحيان أخرى يهملها ولا يطلب تعديلها (Nelson et al., 2002). وبالتالي فإن قدرة المراجعين على التحقق من التبويب المناسب محدودة. وتشير دراسة (McVay, 2006) إلى أن المراجعين يستخدمون عادةً الاختبارات الموضوعية لتحديد الاعتراف بالنفقات (القياس) ولكن ليس تبويب المصروفات (الافصاح). كما قد لا يحصل المراجعون أيضًا على مستندات كافية لتقييم التبويب المناسب. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن أداء الشركات المنخرطة في سوء التبويب المتعمد يتراجع عادة، فإن الأرباح المعلنة لهذه الشركات لا تزال أقل من أرباح السنوات السابقة وأرباح الشركات في نفس الصناعة. وبالتالي يصعب على المراجعين اكتشاف سوء التبويب من التقلبات غير الطبيعية في النسب المالية.

وقد لا يبذل المراجعون ذوو الجودة العالية جهدًا كافيًا لتحديد سوء التبويب، لأنه بالمقارنة مع أساليب إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية، فإن سوء التبويب قد حظي باهتمام محدود من الأبحاث الأكاديمية والجهات التنظيمية. نظراً لأن سوء

التبويب لا يغير صافي الربح في قائمة الدخل، فإن الجهات التنظيمية تخفض عملية المراجعة على هذا النوع من التلاعب بالأرباح (McVay, 2006; Nelson et al.2002). لذلك، من المرجح أن تكون تكاليف التقاضي لسوء التبويب أقل من تكاليف أساليب إدارة الأرباح الأخرى.

ومما سبق، يرى الباحث أن رد فعل المراجعين ذوي الجودة العالية على سوء التبويب يختلف من عميل إلى آخر كدالة في رغبة المراجع وقدرته على تحديد الأخطاء المحاسبية والتقرير عنها ونوع راي المراجع الخارجي، ودافع العميل لتحقيق الأرباح المستهدفة.

٦-تطوير الفروض:

١/٦ أثر حجم شركة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل:

نظراً لأن أسلوب إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، على عكس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية وإدارة الأنشطة الحقيقية، لا يترك أثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل ولا تتأثر به قيمة الشركة في الأجل الطويل، لذلك لا يحوز على اهتمام الجهات التنظيمية أو المراجعين ويكون محل مراجعة تفصيلية محدودة (Malikov et al., 2018: 293).

ويرى الباحث أن الأدلة المتواترة من الفكر المحاسبي حول العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسوء التبويب المتعمد في قائمة الدخل مختلطة ومتعارضة، حيث افادت دراسة (Abernathy et al., 2014) بأن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مراجعون ينتمون للشركات الأربع الكبار من المحتمل أن ينخفض بها ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب. وفي نفس السياق، وجدت دراسة (Behn et al., 2013) أدلة ضعيفة في السياق الدولي على شركات المراجعة الأربعة الكبار (Big4) تخفف من سوء التبويب كأداة لإدارة الأرباح، بينما يرتبط حجم شركة المراجعة سلباً مع سوء التبويب في البيئة الأمريكية. وتتفق معها دراسة (Haw et al., 2011) حيث وجدت أن شركات المراجعة Big4 تميل إلى تقييد إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب في دول شرق آسيا ذات المؤسسات القانونية القوية. وتنفي دراسة (Behn et al., 2013) وجود علاقة بين التخصص الصناعي لشركات المراجعة

والحد من ممارسات سوء التبويب في عينتهم الدولية، لكن هذا يتغير بالنسبة للعينة الأمريكية، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Abernathy et al., 2014). وعلى النقيض من ذلك، استنتجت دراسة (Siu and Faff, 2013) أن شركات المراجعة المتخصصة في صناعة معينة تتساهل في عدم التقرير عن ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب، كما استنتجت أنه عندما تقيد القدرة على إدارة الأرباح الحقيقية، فإنه يتم الاعتماد على سوء التبويب أو إدارة الاستحقاقات حتى في ظل الاعتماد على مراجعين متخصصين.

وبحثت دراسة (Haw et al. 2011) في آثار آلية الرقابة على سوء التبويب في دول شرق آسيا. أظهرت نتائج الدراسة أنه في الدول ذات المؤسسات القانونية القوية، لعبت شركات المراجعة Big4 دورًا رقابيًا فعالًا في منع هذا النوع من إدارة الأرباح منخفضة التكاليف (على الرغم من عدم وجود دور فعال مماثل في الدول ذات المؤسسات القانونية الضعيفة). من ناحية أخرى، خلصت دراسة (Francis and Wang 2008) إلى أنه لا يوجد فرق منهجي من حيث جودة الأرباح بين الشركات التي تم مراجعتها من قبل المراجعين Big4 والشركات التي تم مراجعتها من شركات أخرى Non-Big4 في الدول التي تكون فيها حماية المستثمرين ضعيفة. وتناولت دراسة (Zhao 2012) كيفية ارتباط آليات المراقبة الخارجية المختلفة من حيث أثارها على إدارة الارباح من خلال سوء التبويب. واستنتجت أن الشركات من المرجح أن تستخدم سوء التبويب كأسلوب إدارة الأرباح، اعتمادًا على الزيادة في مستوى جودة المراجعة الخارجية. كما وجدت (Barua and Zhao, 2014) أن جودة المراجعة التي تم قياسها من حجم شركات المراجعة وخبرة المراجعين الصناعية كانت أكثر ارتباطًا بسوء التبويب. واستنتجت أنه عندما تكون قدرة مديري الشركات على إدارة الأرباح مقيدة بمراجعة عالية الجودة، فمن المرجح أن يستخدموا سوء التبويب. وتناولت دراسة (Nagar et al. 2021) ما إذا كانت شركات المراجعة Big4 تخفض من سوء التبويب في عينة الشركات الهندية، واستنتجت أن شركات المراجعة Big4 في الهند من المرجح أن تخفض من ممارسات سوء التبويب مقارنة بشركات المراجعة NonBig4.

وعلى الرغم من الاعتقاد بأن شركات المراجعة الكبيرة والمتخصصة في الصناعة تقدم جودة أعلى، إلا أن الأدلة السابقة غير حاسمة حول كيفية تأثير حجم شركة المراجعة وتخصص الصناعة على سوء التبويب. تجادل الأدبيات بأن سوء التبويب قد يكون له عواقب أقل خطورة على المراجعين من إدارة الاستحقاقات، مما قد يعرض سوء التبويب إلى مراجعة أقل من جانب المراجعين (Nelson et al., 2002; Zalata and Roberts, 2016)

ومما سبق، توفر الدراسات المحاسبية في مجال تحليل العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية (بالاعتماد على حجم شركة المراجعة كمؤشر لها) وممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل نتائج متعارضة. إلا أنه نظراً لأن هذا الأسلوب لا يؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل ولا يؤثر على قيمة الشركة في الأجل الطويل فضلاً عن تبني الشركات المصرية للمعايير الدولية والتي تسمح بمرونة تصنيف المصروفات في قائمة الدخل، مما يشكل صعوبة أمام شركات المراجعة في اكتشاف هذه الممارسات، إلا أن شركات المراجعة الكبيرة والتي ترتبط بشركات مراجعة دولية توظف مراجعين ذوي خبرات ومتخصصين في قطاعات صناعية محددة فضلاً عن خوف تلك الشركات من تكاليف التقاضي وما يعرض سمعتها للخطر، لذا يتوقع الباحث وجود علاقة عكسية بين حجم شركة المراجعة وحجم ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب بنود قائمة الدخل. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

H1: مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن زيادة حجم مكتب المراجعة يحد من حجم ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل.

٢/٦ أثر نوع رأي المراجع على ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل:

تقدم الدراسات السابقة أدلة مختلطة حول طبيعة العلاقة ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية ورأي المراجع الخارجي في القوائم المالية، والتي يمكن الاسترشاد بها في دراسة طبيعة العلاقة بين إدارة عرض بنود قائمة الدخل ورأي المراجع الخارجي. والمسار البحثي الذي يؤيد وجود علاقة ايجابية بين ممارسات إدارة الأرباح واحتمال

حصول الشركة على رأي متحفظ في تقرير المراجعة، يستند معظمها إلى الاعتماد على حجم مكتب المراجعة كون شركة المراجعة تنتمي إلى شركات (Big4)، وتدعي بأن جودة المراجعة الخارجية ترتفع في شركات المراجعة (Big4) لأنها توظف مراجعين لهم القدرة على اكتشاف التلاعب بمعلومات القوائم المالية لما يمتلكونه من وسائل تكنولوجية وخبرة مقارنة بشركات المراجعة (Non Big4)، حيث ينخفض مستوى استعداد المراجعين في تلك الشركات لقبول الممارسات المحاسبية المشكوك فيها، فضلاً عن عامل السمعة التي تتمتع به هذه الشركات والخوف من مخاطر التقاضي، مما يجعلها أكثر استعداداً للتقرير عن التلاعب بالقوائم المالية ومنها ممارسات إدارة الأرباح. وفي هذا السياق، تهدف دراسة (Doan et al., 2021) استكشاف التفاعل بين إدارة الأرباح وآراء المراجعة في السياق الفيتنامي لعينة تتكون من ١٢٩٤ ملاحظة لشركة في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. وتظهر النتائج أن الاستحقاقات التقديرية تؤثر على رأي المراجعة بشكل ملحوظ ولكن غير جوهري. وهذا يعني أن احتمال إصدار المراجع لرأي متحفظ يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بإدارة الأرباح في ظل شركات المراجعة (Big4). كذلك تبحث دراسة (Omid, 2015) في العلاقة بين آراء المراجعة المتحفظة وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية وإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية، للشركات المدرجة في بورصة طهران لعينة تتكون من ٢٨١٨ ملاحظة. تظهر النتائج أن الآراء المتحفظة تتعلق بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية ولكنها لا ترتبط بإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية. وأخيراً ترى دراسة (Susanto and Pradipta,2017) أن جودة المراجعة تؤثر على رأي المراجع الخارجي، لأن ارتفاع جودة المراجعة هي دالة لقدرته على الكشف عن التلاعب في القوائم المالية والتقرير عنه، ومن هذا المنطلق، فإنه من المرجح أن تحصل الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح على رأي غير نظيف. وبالتالي من المرجح أن تحصل الشركات التي يتم مراجعتها من قبل الشركات (Big4) على آراء غير نظيفة (Susanto and Pradipta,2017) وتدعم دراسة (Johl et al., 2007) هذا البحث من خلال توضيح أن الشركات الي يتم مراجعتها من خلال شركات (Big4) والتي تمارس إدارة الأرباح، يترتب عليه حصول الشركة على رأي متحفظ مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها من خلال شركات

(Non-Big4). وفي نفس السياق، تهدف دراسة (Susanto et al., 2021) إلى الحصول على دليل عملي حول تأثير التفاعل بين إدارة الأرباح وتخصص المراجع على قرار المراجع، بالتطبيق على جميع شركات التصنيع المدرجة والنشطة في بورصة إندونيسيا من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. واستنتجت الدراسة إلى أن التفاعل بين إدارة الأرباح وتخصص المراجعة يؤثر بشكل إيجابي وهام على قرار المراجعة.

وفي البيئة المصرية، تناولت دراسة (عبد الجواد وآخرون، ٢٠٢١) العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة ورأي المراجع الخارجي، واستنتجت وجود علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح ورأي المراجع الخارجي، وعلاقة سالبة بين حجم مكتب المراجعة ورأي المراجع الخارجي.

والمسار البحثي الذي ينفي وجود علاقة بين نوع رأي المراجع وممارسات إدارة الأرباح، تستند إلى أساس منطقي مفاده أن قضايا جودة الأرباح خارج نطاق اهتمام المراجعين. بعبارة أخرى، قد يفهم المراجعون أن ارتفاع مستوى الاستحقاقات تشير إلى احتمال أكبر لانخفاض الأرباح في المستقبل وانتهاك المبادئ المحاسبية، لكنهم غير مطالبين بإيصال هذه المعلومات إلى المستثمرين من خلال آرائهم في المراجعة. ويدعم هذا الرأي، واستنادًا إلى أكثر من ٧٠٠٠ رأي مراجعة من الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، قامت دراسة (Butler et al., 2004) بفحص العلاقة بين الاستحقاقات غير الطبيعية ونوع رأي المراجعة، ولم تحصل الدراسة على أي دليل يدعم استخدام المراجعين لآراء المراجعة لتنبيه مستخدمي القوائم المالية إما إلى إدارة الأرباح الزائدة أو عواقب المستويات العالية من الاستحقاقات الاختيارية. كذلك، تهدف دراسة (Gajevszky, 2014) إلى تحليل العلاقة بين رأي المراجعة المتحفظ والاستحقاقات غير الطبيعية لعدد ٦١ شركة رومانية مدرجة في بورصة بوخارست للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢. واستنتجت وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة واحتمال إصدار رأي متحفظ وممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية. وتناولت دراسة (Tsipouridou and Spathis, 2014) العلاقة بين نوع رأي المراجعين وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية، للشركات المدرجة في بورصة أثينا للأوراق

المالية. وتم تقسيم الرأي المتحفظ إلى مجموعتين، رأي متحفظ لعدم التأكد المرتبط بالقدرة على الاستمرار ورأي متحفظ لأسباب أخرى. وتشير النتائج إلى أن آراء المراجعين المتحفظة لا ترتبط بإدارة الأرباح من خلال إدارة أنشطة الاستحقاقات.

ونظرا لأن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل لا تؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل، ولا يؤثر على قيمة الشركة في الأجل الطويل، كذلك لا يؤثر على الأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بأساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية، لذلك من المتوقع أن لا تؤثر تلك الممارسات على رأي المراجع الخارجي، وهذا يقود الباحث نحو صياغة الفرض البحثي الثاني في صورته البديلة على النحو التالي:

H2: تؤثر إدارة عرض بنود قائمة الدخل على رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية.

٣/٦ أثر طول فترة تقرير المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل:

يعتبر توقيت توفير المعلومات المحاسبية للمستخدمين أحد الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية، فضلاً عن دورها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد، وبالتالي كفاءة سوق رأس المال، وتنال المعلومات الواردة في تقرير المراجع الخارجي أهمية خاصة لدى المستخدمين نظراً لإضفاء الثقة والموثوقية عليها كونها تم مراجعتها من طرف خارجي محايد.

ولذا فإن التأخر في توفير المعلومات ذات الصبغة المحاسبية للمستخدمين، قد يخلق العديد من الدوافع لدى المستخدمين نحو البحث عن تلك المعلومات والحصول عليها من مصادر خاصة والاتجار بها وهو ما ينعكس في النهاية بالسلب على كفاءة أسواق رأس المال، كما أنه من المعلوم أن نشر المعلومات المحاسبية وتوفيرها يتوقف على الانتهاء من عملية المراجعة وتوفير تقرير المراجعة (محمود والطحان، ٢٠٢٠). وتعتبر فترة تقرير المراجعة هي واحدة من عدد قليل من المتغيرات لمخرجات المراجعة التي يمكن ملاحظتها والتي تسمح للأطراف الخارجية بقياس كفاءة المراجعة، لأنها تتعلق بحسن توقيت كل من المراجعة ومعلومات عن الأرباح.

ويقدم الفكر المحاسبي أدلة مختلطة حول طبيعة العلاقة بين طول فترة تقرير المراجعة وممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية. حيث دعمت بعض الدراسات السابقة أن تقرير المراجعة يتأخر مع زيادة مستويات إدارة الأرباح (Lee et al., 2009; Habib et al., 2019). ومع ذلك، يجادل باحثون آخرون بأن انخفاض فترة تقرير المراجعة يرتبط به مستوى مرتفع من إدارة الأرباح (Asthana, 2014). ومسار ثالث، استنتج أن إدارة الأرباح لا تؤثر على تاريخ إعلان الأرباح (Franccedil, 2009).

وفي البيئة المصرية، استنتجت دراسة (عزت، ٢٠١٥) أنه من المرجح أن تسرع الشركات المصرية في إصدار قوائمها المالية عندما تقوم بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بالزيادة لإعطاء انطباع إيجابي. في حين تؤجل الشركات المصرية إصدار قوائمها المالية عندما تدير أرباحها بالنقص لتأجيل الآثار السيئة من السوق. وبالمثل، أظهر (Asthana, 2014) أن التأخير غير الطبيعي في عملية المراجعة ترتبط عكسياً بجودة الأرباح، بمعنى وجود علاقة طردية بين طول فترة تقرير المراجعة وممارسات إدارة الأرباح. وكذلك استنتجت دراسة (Šušak, 2020) أن الشركات التي تستغرق فترة أطول في إعداد التقارير المالية تميل إلى إدارة الأرباح لأعلى.

وحديثاً، تناولت دراسة (Fakhfakh and Jarboui, 2022) تحليل تأثير إدارة الأرباح على تأخر تقرير المراجعة لعينة مكونة من ٢٨ شركة تونسية مدرجة في بورصة تونس خلال الفترات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ (ما قبل ثورة ٢٠١١) ومن ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ (ما بعد ثورة ٢٠١١)، وتُظهر النتائج أن الشركات التي تقوم بإدارة أرباحها بالزيادة يزداد احتمال تسريع إصدار قوائمها المالية، وبالتالي كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح تنخفض فترة تقرير المراجعة. كما وجدت دراسة (Bae and Woo, 2015) أن الارتباط الإيجابي بين فترة تقرير المراجعة والخطأ المتوقع للمحللين يتجلى فقط في سنوات المراجعة التي ينخفض بها معدل دوران المراجعون.

وتحاول دراسة (Seifzadeh et al., 2021) تفسير الارتباط بين فترة تقرير المراجعة وإدارة الأرباح، حيث تقترح أن لدى المديرين دوافع للقيام بأمرين متضاربين هما الافصاح عن المعلومات المحاسبية في أسرع وقت ممكن، وتأخير الإفصاح لأطول فترة ممكنة. حيث عندما

يزداد عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، يكون لدى المديرين دوافع للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في أقرب وقت ممكن لتقليل عدم تماثل المعلومات. ومع ذلك، قد يؤخر المديرون الافصاح عن المعلومات المحاسبية عندما تكون الشركة في ضائقة مالية أو يوجد تضارب بين المراجعين والمديرين الخارجيين. وبالتالي، قد يتأخر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بسبب السلوك الانتهازي للمديرين، وبالتالي زيادة فترة تقرير المراجعة.

وقد تؤثر إدارة الشركة التي تدير الأرباح على تأخير مراجعة التقارير المالية لتحقيق مصالح محددة، من خلال قيام المديرون بتغطية سلوكهم الانتهازي مثل إدارة الأرباح من خلال عتامة الايضاحات المتممة للقوائم المالية (Seifzadeh et al., 2021). ويمكن أن تكون المفاوضات بين المراجع والعميل حول محتويات القوائم المالية و/أو تقرير المراجعة مصدرًا جوهريًا لتأخير تقرير المراجعة (Salterio, 2012; Habib, 2013).

ومما سبق، يتضح للباحث وجود تعارض في نتائج الدراسات المحاسبية التي ربطت بين طول فترة تقرير المراجعة وممارسات إدارة الأرباح التقليدية، إلا أنه لم توجد دراسات أجنبية أو عربية ربط بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل وطول فترة تقرير المراجعة.

ويتوقع الباحث، أنه نظراً لأن هذه الممارسات لا تنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بل ويمكن للمديرين الاستفادة من المرونة التي توفرها تلك المعايير، بيد أن ذلك يتوقف على جودة عملية المراجعة ومدى ادراك المراجع الخارجي لعواقب سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل على مستخدمي المعلومات المحاسبية. ويتوقع الباحث أنه مع ارتفاع جودة المراجعة، يمكن كشف والتقرير عن التلاعب في قائمة الدخل ودخول المراجع مع الإدارة في مفاوضات، وهو ما ينعكس على طول فترة تقرير المراجعة. وبالتالي يمكن صياغة الفرض البحثي الثالث في صورته البديلة على النحو التالي:

H3: يؤثر قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على فترة تقرير المراجعة.

٧-أساليب قياس المتغيرات ونماذج الدراسة التطبيقية:

١/٧ قياس المتغير التابع: إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل:

يعتمد الباحث على النموذج المقترح في دراسة (McVay, 2006) باعتبارها من أوائل الدراسات التي تناولت وكشفت عن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل. وهذا النموذج قائم على فكرة أن قيام المديرين بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن عناصر المصروفات غير التشغيلية (غير المتكررة)، فإنهم يبالغون في قيمة الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة، واستنتجت وجود علاقة طردية بين الأرباح التشغيلية غير المتوقعة الناتجة عن إعادة التبويب وحجم عناصر المصروفات غير التشغيلية التي تطرح من صافي الدخل التشغيلي والتي يوضحها النموذج رقم (2)، وبناءً على ذلك، وثقت دراسة (McVay, 2006) وجود إعادة تبويب للمصروفات التشغيلية بهدف المبالغة في الأرباح التشغيلية من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار رقم (١) لقياس الأرباح التشغيلية المتوقعة.

$$FCE_{it} = \beta_0 + \beta_1 ACE_{it-1} + \beta_2 ATO_{it} + \beta_3 ACC_{it} + \beta_4 \Delta SALES_t + \beta_5 NEG\Delta SALES_t + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

FCE_{it} = الأرباح التشغيلية المتوقعة.

ACE_{it-1} = الأرباح التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t-1).

ATO_{it} = معدل دوران الأصول للشركة (i) في الفترة (t) ويحسب كما يلي: بقسمة المبيعات على متوسط صافي الأصول التشغيلية $((Sales_{it} / ((NOA_{it} + NOA_{it-1}) / 2))$ وصافي الأصول التشغيلية (NOA_{it}) تحسب كفرق بين الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، وصافي الأصول التشغيلية تحسب بطرح النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل من إجمالي الأصول، أما صافي الالتزامات التشغيلية فتحسب بالفرق بين إجمالي الأصول مطروحاً منه إجمالي القروض والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (القيمة الدفترية للأسهم العادية والممتازة) وكذلك قيمة حقوق الأقلية.

ACC_{it} = الاستحقاقات التشغيلية للفترة (t) وتحسب (صافي الدخل قبل البنود غير العادية – التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية)/المبيعات.

$\Delta SALES_{it}$ = نسبة التغير في المبيعات من السنة (t-1) إلى السنة (t)، وتحسب كما يلي:

$\Delta SALES_{it}$ = (المبيعات في الفترة $_t$ – المبيعات في الفترة $_{t-1}$)/ المبيعات في الفترة $_{t-1}$.

$NEG\Delta SALES_{it}$ = (١) إذا كان نسبة التغير في المبيعات سالبة والقيمة (صفر) غير ذلك.

ويشتمل نموذج الأرباح التشغيلية المتوقعة على الأرباح التشغيلية الفعلية للفترة السابقة (ACE_{it-1}) لأنه من المحتمل أن تستمر الأرباح التشغيلية بدون تغيير، كما تم تضمين معدل دوران الأصول (ATO_{it}) كمتغير رقابي، حيث استنتجت الدراسات السابقة وجود علاقة عكسية بين معدل دوران الأصول مع هامش الربح (Nissim and Penman 2001)، وذلك لأن تعريف الأرباح التشغيلية يقترب إلى حد قريب من تعريف هامش الربحية، ولكن من المتوقع أن تكون علاقة معدل دوران الأصول مع الأرباح التشغيلية غير المتوقعة علاقة طردية. ونظراً لأن الأرباح التشغيلية يتم قسمتها على المبيعات، لذا تم الأخذ في الاعتبار نمو المبيعات (التغير في المبيعات $\Delta Sales_{it}$) لأنه مع نمو المبيعات تنخفض التكاليف الثابتة لكل جنية من المبيعات، وتم تضمين $NEG\Delta SALES_{it}$ للسماح للميل أن يختلف بين الزيادة والانخفاض في المبيعات.

ومن خلال النموذج (رقم ١) يتم قياس القيمة المتوقعة للأرباح التشغيلية FCE_{it}، والفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية التي يتم التقرير عنها في قائمة الدخل والأرباح التشغيلية المتوقعة يعبر عن الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$) كما هو موضح في النموذج رقم (٢).

$$\mathbf{UECE_{it} = ACE_{it} - FCE_{it}} \qquad \mathbf{(2).}$$

حيث أن:

$UECE_{it}$ = الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وتحسب بالفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة.

(ACE_{it}) تعبر عن الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

٢/٧ قياس المتغيرات المستقلة:

يتمثل المتغير المستقل الرئيسي في جودة المراجعة الخارجية، ويعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات البديلة Surrogate measures والتي يمكن من خلالها قياس جودة المراجعة الخارجية، وفي ضوء ذلك تم صياغة ثلاث فروض تمثل متغيرات بديلة لجودة المراجعة الخارجية والتي يتوقع الباحث أن تحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل، وتتمثل المتغيرات المستقلة الفرعية فيما يلي:

١/٢/٧ حجم مكتب المراجعة:

ويعتمد الباحث في قياس حجم مكتب المراجعة على متغيرين، أولهما ارتباط مكتب المراجعة بإحدى المكاتب الدولية ويرمز له بالرمز (Big) وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة مرتبط بإحدى مكاتب المراجعة الدولية والقيمة (صفر) في الحالات الأخرى. وثانيهما النسبة المئوية لعدد الشركات في العينة التي تم مراجعتها من مراجع معين إلى إجمالي عدد الشركات في العينة ويرمز له بالرمز (NOF). ويتوقع الباحث وجود علاقة طردية بين ارتباط مكتب المراجعة بأحد المكاتب الدولية وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات، كما يتوقع الباحث وجود علاقة طردية بين عدد الشركات التي يتم مراجعتها من نفس المراجع في العينة غلى اجمالي عدد مفردات العينة وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات، كون أنها تعكس التخصص الصناعي لشركات المراجعة في قطاع معين وبالتالي زيادة القدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

٢/٢/٧ نوع رأي المراجع الخارجي:

يقصد به رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية ويتم الحصول عليه من تقرير المراجعة المرفق بالقوائم المالية، ومن المتوقع أن لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات على رأي المراجع الخارجي، كونها تمثل حركة رأسية لبنود قائمة الدخل ولا توثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل. وإذا تم اكتشافها من قبل مكتب المراجعة وأخذها في الاعتبار عند صياغة تقرير المراجعة، يعتبر مؤشر على جودة المراجعة

الخارجية. ويرمز لمتغير نوع الرأي بالرمز (AOP_{it})، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كان رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية رأياً نظيفاً، والقيمة (صفر) لنوع الرأي بخلاف الرأي النظيف.

٣/٢/٧ فترة تقرير المراجعة:

وهي الفترة من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة، ويرمز لها بالرمز (ARL_{it})، حيث يتوقع وجود علاقة طردية بين طول فترة تقرير المراجعة عن متوسط فترة تقرير المراجعة في العينة وقيام الادارة بسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل، وذلك لأن طول فترة تقرير المراجعة يعكس وجود مشاكل بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي، ورغبة إدارة الشركة في عدم تضمين تلك المشاكل في تقرير المراجعة.

٣/٧ المتغيرات الرقابية:

١/٣/٧ مخاطر التعثر المالي:

تعبر مخاطر التعثر المالي عن عدم تحقيق التوازن المالي وبالتالي عدم قدرة الشركة على توليد أموال كافية لسداد التزاماتها عندما يحل ميعاد استحقاقها، وهذا الموقف يولد دوافع لدى إدارة الشركة نحو إعطاء صورة غير حقيقية عن الوضع المالي للشركة من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود القوائم المالية بهدف الحصول على قروض إضافية بتكلفة مناسبة. ويتم قياسها بقسمة إجمالي الديون طويلة الأجل (LRL_{it}) على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (TA_{it})، ويرمز لمخاطر التعثر المالي بالرمز (LEV_{it}). ويتوقع وجود علاقة طردية بين سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل ومخاطر التعثر المالي.

٢/٣/٧ العائد على الأصول:

يعتبر العائد على الأصول من المقاييس التي تستخدم للحكم على الأداء المالي للشركة وقدرتها على استغلال أصولها لتوليد أموال كافية. ويتم قياسه بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول في نهاية الفترة ويتم التعبير عنه بالرمز (ROA_{it}). ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وسوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل.

٣/٣/٧ حجم الشركة:

حتى يتم تحييد أثر اختلاف حجم الشركة على نتائج التحليل الاحصائي، تم استخدام متغير حجم الشركة كمتغير رقابي. ويتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة. ويتم الرمز لهذا المتغير بالرمز ($Size_{it}$). ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

٤/٧ نماذج الدراسة التطبيقية:

تم الاعتماد على مجموعة من النماذج لاختبار الفروض احصائياً، وتتمثل هذه النماذج فيما يلي:

١/٤/٧ نموذج اختبار الفرض الأول:

يتناول الفرض الأول العلاقة بين حجم مكتب المراجعة كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل والتي يتم قياسها من خلال الفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة، ويتم قياس حجم مكتب المراجعة بالاعتماد على متغيرين، أولهما ارتباط مكتب المراجعة بإحدى المكاتب الدولية (Big). وثانيهما النسبة المئوية لعدد الشركات في العينة التي تم مراجعتها من مراجع معين إلى إجمالي عدد الشركات في العينة (NOF). ويتم صياغة النموذج الأول في الشكل التالي:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 BIG + \alpha_2 NOF + \alpha_3 LEV_{it} + \alpha_4 ROA_{it} + \alpha_5 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

٢/٤/٧ نموذج اختبار الفرض الثاني:

يتناول الفرض الثاني العلاقة بين طول فترة تقرير المراجعة (ARL_{it}) عن متوسط فترة تقرير المراجعة للعينة كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل. ويتم صياغة النموذج الثاني في الشكل التالي:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 ARL_{it} + \alpha_2 LEV_{it} + \alpha_3 ROA_{it} + \alpha_4 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

ولدراسة الأثر المشترك لكل من حجم مكتب المراجعة وطول فترة تقرير المراجعة على سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل، تم استبعاد المتغيرات الوهمية لأنها تؤثر على قيم المتغيرات في النموذج، ولذا تم تعديل النموذج الثاني ليصبح على الشكل التالي:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 NOF + \alpha_2\ ARL_{it} + \alpha_3\ (NOF^*\ ARL_{it}) + \alpha_4\ LEV_{it} + \alpha_5 ROA_{it} + \alpha_6\ Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

٢/٤/٧ نموذج اختبار الفرض الثالث:

يتناول الفرض الثالث العلاقة بين نوع رأي المراجع الخارجي (AOP_{it}) كمتغير بديل لجودة المراجعة وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل، وتم صياغة النموذج الثالث ليأخذ الشكل التالي:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 AOP_{it} + \alpha_2 LEV_{it} + \alpha_3 ROA_{it} + \alpha_4 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

ويتضمن الجدول رقم (١) توصيف وكيفية قياس متغيرات الدراسة والعلاقات المتوقعة.

جدول رقم (١) توصيف وكيفية قياس متغيرات الدراسة والعلاقات المتوقعة

المتغير	الرمز	نوعه	التوصيف وطريقة القياس	تأثيره المتوقع
سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل	$UECE_{it}$	تابع	يستند الباحث في قياس سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل إلى الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة على مستوى قطاع معين في الصناعة، حيث يعكس زيادة الفرق بينهما ممارسات إدارة الأرباح.	
الأرباح التشغيلية الفعلية للفترة (t-1)	ACE_{it-1}		(t-1) خلال الفترة (i)وتحسب الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة كما يلي: (المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة – المصروفات العامة الادارية والبيعية)/ المبيعات.	
الأرباح التشغيلية المتوقعة للفترة (t)	FCE_{it}		وتعبر عن الأرباح التشغيلية المتوقعة والتي يتم تقديرها من خلال النموذج رقم (١).	
نسبة التغير في المبيعات	$\Delta SALES_{it}$		$_{t-1}$– المبيعات عن الفترة وتحسب كما يلي:(المبيعات عن الفترة .$_{t-1}$)/ المبيعات في الفترة	
اتجاه نسبة التغير في المبيعات	$NEG_\Delta SALES_{it}$		متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) إذا كان نسبة التغير في المبيعات سالبة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.	
الاستحقاقات التشغيلية	ACC_{it}		وتحسب على أساس (صافي الدخل قبل البنود غير العادية – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / المبيعات.	
معدل دوران الأصول	ATO_{it}		ويحسب بقسمة المبيعات على متوسط صافي الأصول التشغيلية، وتحسب الأصول التشغيلية كفرق بين الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، وتحسب الأصول التشغيلية بطرح النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل من إجمالي الأصول، أما صافي الالتزامات التشغيلية فتحسب بالفرق بين إجمالي الأصول	

			مطروحاً منه إجمالي القروض والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (القيمة الدفترية للأسهم العادية والممتازة) وكذلك قيمة حقوق الأقلية.	
ارتباط مكتب المراجعة بإحدى المكاتب الدولية	BIG	مستقل	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة مرتبط بإحدى مكاتب المراجعة الدولية والقيمة (صفر) في الحالات الأخرى.	طردية
تخصص مكتب المراجعة	NOF	مستقل	النسبة المئوية لعدد الشركات في العينة التي تم مراجعتها من مراجع معين إلى إجمالي عدد الشركات في العينة.	طردية
نوع رأي المراجع الخارجي	AOP_{it}	مستقل	متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كان رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية رأياً نظيفاً، والقيمة (صفر) لنوع الرأي بخلاف الرأي النظيف.	طردية أو عكسية
فترة تقرير المراجعة	ARL_{it}	مستقل	وهي الفترة من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع المراجع الخارجي على تقرير المراجعة. إلى فترة تقرير طبيعية (أقل $NARL_{it}$)ويتم تقسيم هذه الفترة(من أو يساوي المتوسط) وتأخذ القيمة (١)، وفترة تقرير غير طبيعية (أكبر من المتوسط) وتأخذ القيمة صفر.	طردية
مخاطر التعثر المالي	LEV_{it}	رقابي	على (LRL_{it})يتم قياسها بقسمة إجمالي الديون طويلة الأجل (TA_{it}).إجمالي الأصول في نهاية الفترة	طردية
العائد على الأصول	ROA_{it}	رقابي	يتم قياسه بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول للشركة (t). في نهاية الفترة (i)	عكسية
حجم الشركة	$Size_{it}$	رقابي	ويتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (t). في نهاية الفترة (i)للشركة	عكسية

٨- الدراسة التطبيقية:

٨/١ وصف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى الحصول على أدلة من واقع الممارسة للشركات المصرية عن العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل. واعتمد الباحث على ثلاث متغيرات بديلة لجودة المراجعة الخارجية تتمثل في حجم مكتب المراجعة وطول فترة تقرير المراجعة ونوع رأي المراجع. وتتناول الدراسة التطبيقية اختبار ثلاث فروض تتعلق بجودة المراجعة الخارجية في علاقتها بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل للشركات غير المالية المقيدة بمؤشر البورصة المصرية EGX 30.

١/١/٨ تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX 30، بينما تتمثل عينة الدراسة في الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية EGX 30 باستثناء شركات القطاع المالي لما لهذه الشركات من طبيعة خاصة، واعتمد الباحث على الشركات المقيدة بمؤشر البورصة المصرية للأسباب التالية: (عبده، ٢٠٢١)

-كبر حجم الشركات التي يتضمنها المؤشر، فضلاً عن المراجعة المستمرة للمؤشر من خلال الإدارة المختصة بالبورصة كما أنه يستبعد الشركات التي تخالف قواعد القيد والافصاح مما يجعلها مجالاً خصباً للدراسة التطبيقية.

-يتضمن مؤشر البوصة المصرية العديد من الشركات في القطاعات المختلفة. أي أنه يركز على التنوع، مما يسهم في امكانية دراسة وتطبيق العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على القطاعات المختلفة في واقع البيئة المصرية، وهو ما يؤثر على درجة تعميم نتائج الدراسة التطبيقية.

وتشمل عينة الدراسة عدد (٢٢) شركة مدرجة في مؤشر EGX 30، وذلك بعد استبعاد عدد (٤) بنوك وعدد (٢) شركة في مجال الاستثمارات المالية، وكذلك عدد (٢) شركة لا يتوافر لها بيانات تغطي السنوات التي اعتمد عليها الباحث(من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠٢١). وبالتالي يكون عدد مشاهدات الدراسة الحالية ٢٤٢ مشاهدة.

٢/١/٨ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال محتوى القوائم المالية والايضاحات المتممة للقوائم المالية فضلاً عن تقرير المراجعة المرفق بها للشركات الممثلة لعينة الدراسة خلال الفترة من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠٢١ والمتاحة على المواقع الالكترونية للشركات، فضلاً عن موقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg).

٢/٨ اختبار صلاحية بيانات متغيرات الدراسة:

يتطلب فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات إجراء بعض الاختبارات كاختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، وإجراء اختبار للكشف عن وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity)، وذلك على النحو التالي:

١/٢/٨ اختبار مدى توافر التوزيع الطبيعي:

يتم إجراء هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وتم الاعتماد على اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov Test) اللامعلمي، الذي يفترض فرضه العدمي أن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي، بينما يفترض فرضه البديل أن المجتمع المسحوب منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (١) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، نظرًا لأن قيمة الدلالة لكل من المتغير التابع (سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل باستخدام الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$))، والمتغيرات المستقلة المتصلة (نسبة الشركات التي تم مراجعتها من المكتب (NOF)، وطول فترة تقرير المراجعة (ARL_{it})، ومخاطر التعثر المالي (LEV_{it})، والعائد على الأصول (ROA_{it})، وحجم الشركة ($Size_{it}$)) كانت (٠,٠٠٠)، وهذا يعني أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١). مع مراعاة أن باقي المتغيرات المستقلة (ارتباط مكتب المراجعة بمكتب دولي (BIG)، ورأي المراجع الخارجي (AOP_{it})) هي متغيرات وهمية ذات قيم ثنائية (٠، ١) لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (١) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov Test)

المتغير التابع	قيمة (Z)	قيمة الدلالة (Sig.)
سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل باستخدام الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$)	١٥,٣٣٣	٠,٠٠٠
نسبة الشركات التي تم مراجعتها من المكتب (NOF)	٦,٤٢٨	٠,٠٠٠
طول فترة تقرير المراجعة (ARL_{it})	٥,٤٦٤	٠,٠٠٠
مخاطر التعثر المالي (LEV_{it})	٩,٩٠٢	٠,٠٠٠
العائد على الأصول (ROA_{it})	٩,٩١٢	٠,٠٠٠
حجم الشركة ($Size_{it}$)	٦,٤٨٧	٠,٠٠٠

٢/٢/٨ اختبار التداخل أو الازدواج الخطي:

يهدف هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي(Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وذلك عبر التعرّف عما إذا كان هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض من عدمه، وما إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (٣) أم تزيد. حيث يؤثر الارتباط القوي وارتفاع قيمة معامل تضخم التباين على صحة النتائج وامكانية الاعتماد عليها. وتم التحقق من مدى وجود هذه المشكلة على النحو التالي:

١/٢/٢/٨ معامل ارتباط بيرسون:

يتفق الإحصائيون على أن مشكلة الازدواج الخطي تكون موجودة إذا كانت قيمة معامل الارتباط الخطي بين متغيرين مستقلين أكبر من (٠.٧). وبإجراء تحليل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة، بلغت قيمة أكبر معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة (٠.٥٧٢)، وكان بين متغير ارتباط مكتب المراجعة بمكتب دولي (BIG) ومتغير رأي المراجع الخارجي (AOP_{it}). وبالتالي، لا تتوافر مشكلة التعددية الخطية، حيث كانت جميع معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة أقل من (٠.٧) (القحطاني، ٢٠١٥).

٢/٢/٢/٨ معامل تضخم التباين (VIF):

يُعد معامل تضخم التباين أحد الطرق المستخدمة للحكم على مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة من عدمه. وتُظهر نتائج التحليل الإحصائي أن أكبر معامل تضخم تباين كانت قيمته (١.٥٨٢)؛ وهذا يشير لعدم توافر مشكلة التعددية الخطية، حيث كانت جميع قيم معامل تضخم التباين أقل من (٣) (Hair et al., 2020).

استعان الباحث بمعامل الارتباط البسيط (Pearson) المتوفر في الحُزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Ver. 25) للوقوف على طبيعة علاقات الارتباط بين المتغير التابع ($UECE_{it}$) والمتغيرات المستقلة. وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٣) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	$UECE_{it}$
NOF	**٠,٣١٤-
Big	**٠,٢٥٢-
AOP_{it}	**٠,٢١٠
ARL_{it}	**٠,٤٤٦
LEV_{it}	**٠,٢٦٦
ROA_{it}	**٠,٢٠٤ -
$Size_{it}$	**٠,٦٩٩ -

(**) معامل الارتباط معنوي عند مستوى (٠.٠١).

٣/٨ التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة:

يهدف هذا التحليل لتقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي رقم (٢):

جدول رقم (٢) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات	N	Mean	SD	MIN.	MAX.
$UECE_{it}$	٢٤٢	*١,٨٠٠	١,٧٧٨٠	١,١٧١,٤٨٥	**٢,٠٠٠
NOF		٢١,٤٣	١٧,٣١٧	٠,٤	٤١,٣
ARL_{it}		٧٢,٢٦	٢٦,٢٤٩	١٧	١٦٧
LEV_{it}		٠,١١٥٧	٠,١٧٤٩	٠,٠٠٠٠	٠,٩٧٠٩
ROA_{it}		٠,١٠٥٥	٠,١١٨٦	٠,٠٠٠٩	٠,٩٦٤٩
$Size_{it}$		٩,٨٦٢٧	٠,٦٠١٧	٧,٨٧٤٣	١٣,٠٨٣٦

(* =١.٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ & ** =٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠)

يتضح من النتائج بالجدول (٢) أن متوسط الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$) (متغير بديل عن سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل) بلغ (١.٨ مليار)، وكانت أقل قيمة (١.١٧١.٤٨٥)، وأعلى قيمة (٢ مليار)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (١.٧٧٨٠)، وهي أقل من قيمة المتوسط، ما يشير لعدم تشتت مفردات

العينة. كذلك بلغ متوسط النسبة المئوية لعدد الشركات في العينة التي تم مراجعتها من مراجع معين إلى إجمالي عدد الشركات في العينة (NOF) (متغير بديل عن حجم مكتب المراجعة) (٢١.٤٣٪)، وكانت أقل قيمة (٠.٤٪)، وأعلى قيمة (٤١.٣٪)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (١٧.٢٠٨)، وهي أقل من قيمة المتوسط، ما يشير لعدم تشتت مفردات العينة. أيضًا، بلغ متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL_{it}) (٧٢.٢٦ يومًا)، وكانت أقل قيمة (١٧ يوم)، وأعلى قيمة (١٦٧ يوم)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (٢٦.٢٤٩)، وهي أقل من قيمة المتوسط، الأمر الذي يشير لعدم تشتت مفردات العينة.

علاوةً على ذلك، بلغ متوسط مخاطر التعثر المالي (LEV_{it}) (٠.١١٥٧)، وكانت أقل قيمة (٠.٠٠٠٠)، وأعلى قيمة (٠.٩٧٠٩)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (٠.١٧٤٩)، وهي أعلى من قيمة المتوسط، ما يشير لتشتت مفردات العينة. كما بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA_{it}) (٠.١٠٥٥)، وكانت أقل قيمة (٠.٠٠٠٩)، وأعلى قيمة (٠.٩٦٤٩)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (٠.١١٨٦)، وهي أعلى من قيمة المتوسط، ما يشير لتشتت مفردات العينة. كذلك بلغ متوسط حجم الشركة ($Size_{it}$) (٩.٨٦٢٧)، وكانت أقل قيمة (٧.٨٧٤٣)، وأعلى قيمة (١٣.٠٨٣٦)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (٠.٦٠١٧)، وهي أقل من قيمة المتوسط، ما يشير لعدم تشتت مفردات العينة.

ويوضح الجدول رقم (٣) بيان بعدد الشركات التي تم مراجعتها من كل مكتب مراجعة وكذلك نسبة عدد الشركات التي تم مراجعتها من كل مكتب مراجعة إلى إجمالي عدد الشركات في العينة محل التطبيق. ويمكن الاعتماد على الاحصاء الوصفي لهذا المتغير لقياس حجم مكتب المراجعة في علاقته بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل.

جدول رقم (٣) بيان بمكاتب المراجعة وعدد الشركات التي راجعها كل مكتب

م	مكتب المراجعة	عدد الشركات	النسبة المئوية
١	صالح وبرسوم- خالد الغنام وشركاه	١٤	٥,٨٪
٢	عمرو محمد السبعيني وخالد الغنام وشركاه	٣	١,٢٪
٣	الجهاز المركزي للمحاسبات	٤٠	١٦,٥٪
٤	مصطفى شوقي	١٧	٧٪
٥	عباس الغرياني	١٠	٤,١٪
٦	اشرف لطفي حجازي	١	٠,٤٪
٧	حازم حسن	١٠٠	٤١,٣٪
٨	مجدي حشيش	٣	١,٢٪
٩	طارق القديم	١	٠,٤٪
١٠	منصور وشركاه	٧	٢,٩٪
١١	وحيد عبد الغفار، حسن محمود الحشاش	١١	٤,٥٪
١٢	عماد مجدي حافظ ومجدي حشيش	٦	٢,٥٪
١٣	طارق حشيش وعمرو محمد الشعبيني	٥	٢,١٪
١٤	طه محمود خالد	٨	٣,٣٪
١٥	مهند طه خالد	٣	١,٢٪
١٦	احمد جمال حمد الله العتريس	٣	١,٢٪
١٧	شرين مراد نور الدين	١	٠,٤٪
١٨	نصر ابو العباس وشركاه	٨	٣,٣٪
١٩	احمد سلطان وشركاه	١	٠,٤٪
	المجموع	٢٤٢	١٠٠٪

٤/٨ نتائج اختبار صحة الفروض:

لاختبار صحة فروض الدراسة، اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتوفر في الحُزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Ver. 25). وكانت نتائج اختبار صحة الفروض على النحو التالي:

١/٤/٨ نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الأول (الفرض الأول):

يتناول الفرض الأول دراسة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية، وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل والتي يتم قياسها من خلال الأرباح التشغيلية غير المتوقعة (الفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية

والأرباح التشـــغيلية المتوقعة) ($UECE_{it}$). ويتم قياس حجم مكتب المراجعة بالاعتماد على متغيرين، أولهما ارتباط مكتب المراجعة بمكتب دولي (Big)، وثانيهما نسـبة عدد الشـركات التي تم مراجعتها من المكتب إلى اجمالي عدد شركات العينة (NOF).

ويوضـح الجدول رقم (٤) نتائج اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغيران البديلان لحجم مكتب المراجعة كمؤشـــر لجودة المراجعة الخارجية والمتمثلة في ارتباط مكتب المراجعة بإحدى الشركات الدولية للمحاسبة والمراجعة (Big) والنسبة المئوية لعدد الشـــركات التي تم مراجعتها من خلال مكتب معين إلى إجمالي عدد شـــركات العينة والأرباح التشـغيلية غير المتوقعة. حيث بلغت القوة التفسـيرية لنموذج الانحدار الأول والتي تحددها قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj.\ R^2$) نسـبة قدرها ٤٥.٧٪، وبالتالي تفسـر المتغيرات المسـتقلة في النموذج الأول ٤٥.٧ % من التغير في الأرباح التشـغيلية غير المتوقعة، وهو ما يشـير إلى أهمية ودلالة متغيرات نموذج الانحدار الأول وقدرة جودة المراجعة الخارجية متمثلة في حجم مكتب المراجعة في الحد من ممارسـات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار صحة الفرض الأول للدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	الإنحدار المتعدد		معنوية النموذج	
		Beta.	Sig.	F	Sig.
Con.	$UECE_{it}$	-١,٦٢٦	٠,٠٠٠	٣٧,٦٨٨	٠,٠٠٠
NOF		٠,٢١٧-	٠,٠٠٨		
Big		٠,٢٧٥-	٠,٠٠٢		
LEV_{it}		٠,١٨٦	٠,١٥١		
ROA_{it}		-٠,١٠٩	٠,٠٠٢		
$Size_{it}$		-٠,٥٦٢	٠,٠٠٠		
معامل الارتباط المتعدد (R)				٠,٧٢٢	
معامل التحديد (R^2)				٠,٤٧٣	
معامل التحديد المعدل ($Adj.\ R^2$)				٠,٤٥٧	

كما تشـــير النتائج في الجدول رقم (٤) معنوية نموذج الانحدار الأول، حيث بلغ مســـتوى الدلالة للنموذج ككل (sig = ٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية (α= ٠.٠٥)، وبالتالي نســـتنتج أن ارتباط مكتب المراجعة بشـــركات مراجعة دولية (sig = ٠.٠٠٢) وزيادة عدد الشركات التي يراجعها المكتب (sig = ٠.٠٠٨) وهما أقل من مستوى المعنوية (α= ٠.٠٥)، وهو ما يؤكد الاستنتاج السابق بتأثيرهما على قيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة. ويلاحظ أن إشـارة معامل الانحدار لمتغيري (Big, NOF) سـالبة، بمعنى وجود علاقة عكسـية بين ارتفاع مســـتوى جودة المراجعة الخارجية وانخفاض قيمة الأرباح التشـــغيلية غير المتوقعة كمؤشـــر بديل لممارســـات إدارة الأرباح من خلال ادارة عرض بنود المصـــروفات في قائمة الدخل. كذلك بالنســـبة للمتغيرات الرقابية، حيث كان معامل الانحدار لمتغير مخاطر التعثر المالي (LEV_{it}) موجبة، بمعنى أن ارتفاع مســـتوى التعثر المالي يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة. ويمكن للباحث تبرير ذلك، بأن ارتفاع مخاطر التعثر المالي يولد دوافع لدى إدارة الشركة نحو إعطاء صورة غير حقيقية عن الوضع المالي للشركة من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود القوائم المالية بهدف الحصول على قروض إضافية بتكلفة مناسبة. كذلك يوجد علاقة عكسية بين كل من حجم الشركة ($Size_{it}$) والعائد على الأصول (ROA_{it}) وقيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة. بمعنى زيادة حجم الشركة وارتفاع مستوى العائد على الأصـول ارتبط به مستوى منخفض من ممارسـات إدارة الأرباح من خلال سـوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل.

ومما سبق يستنتج الباحث صحة الفرض الأول المتنبئ به بوجد تأثير جوهري لحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل بالتطبيق على عينة الشركات المصرية المدرجة في مؤشر EGX 30.

وتتفق النتائج السـابقة مع نتائج دراسـة (Joo and Chamberlain, 2017) بأن المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة تحد من ممارســـات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل. كما تتفق نتائج الدراســـة الحالية مع نتائج دراســـة (Mulchandani and Mulchandani 2022) بأن الشـــركات التي يتم مراجعتها من خلال مراجعين ذو جودة

مرتفعة من خلال الاعتماد على مكاتب المراجعة Big4 ارتبط بها مستوى منخفض من التلاعب بسوء تبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل.

٢/٤/٨ نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الثاني (الفرض الثاني):

يتناول الفرض الثاني دراسة العلاقة بين نوع رأي المراجع الخارجي (AOP_{it}) كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية، وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل التي يتم قياسها من خلال الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$). ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تقدير معلمات النموذج الاحصائي المقترح للأرباح التشغيلية غير المتوقعة على متغير نوع رأي المراجع الخارجي.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار صحة الفرض الثاني للدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	الإنحدار المتعدد		معنوية النموذج	
		Beta.	Sig.	F	Sig.
Con.	$UECE_{it}$	١,٦٣٦ -	٠,٠٠٠	٤٢,٢٦٥	٠,٠٠٠
AOP_{it}		٠,٢٧١	٠,٠٢٢		
LEV_{it}		٠,٠٨٩	٠,١٣٣		
ROA_{it}		٠,١٢٦ -	٠,٠٣٦		
$Size_{it}$		٠,٥٦١ -	٠,٠٠٠		
معامل الارتباط المتعدد (R)				٠,٧٢٣	
معامل التحديد (R^2)				٠,٤٧٣	
معامل التحديد المعدل (Adj. R^2)				٠,٤٦١	

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين نوع رأي المراجع الخارجي (AOP_{it}) كمؤشر لجودة المراجعة الخارجية والأرباح التشغيلية غير المتوقعة. حيث بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الأول والتي تحددها قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) نسبة قدرها ٤٦.١٪، وبالتالي تفسر المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني ٤٦.١ % من التغير في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة، كما تشير النتائج في الجدول رقم (٥) معنوية نموذج الانحدار الثاني، حيث بلغ مستوى الدلالة للنموذج ككل (sig = ٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية (α= ٠.٠٥)، وبالتالي نستنتج أهمية ودلالة متغيرات نموذج الانحدار الثاني. بمعنى أنه ارتبط بالرأي النظيف للمراجع الخارجي زيادة مستوى الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وبالتالي لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال

سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل على رأي المراجع الخارجي. ويمكن للباحث تفسير هذه النتائج، بأنه نظرا لأن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل لا تؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل، ولا تؤثر على قيمة الشركة في الأجل الطويل، كذلك لا تؤثر على الأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بأساليب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية، لذلك من المتوقع أن لا تؤثر تلك الممارسات على رأي المراجع الخارجي.

وتتفق نتائج اختبار هذا الفرض مع نتائج دراسة (Butler et al., 2004) التي ربطت بين الاستحقاقات غير الطبيعية ونوع رأي المراجعة، واستنتجت عدم استخدام المراجعين للرأي المتحفظ لتنبيه مستخدمي القوائم المالية إما إلى إدارة الأرباح الزائدة أو عواقب المستويات العالية من الاستحقاقات الاختيارية.

٣/٤/٨ نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الثالث (الفرض الثالث):

يتناول الفرض الثالث دراسة العلاقة بين طول فترة تقرير المراجعة (ARL_{it}) كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية، وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل التي يتم قياسها من خلال الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$). وقد تم تقدير معالم النموذج الاحصائي المقترح للرباح التشغيلية غير المتوقعة على المتغير المستقل (فترة تقرير المراجعة) والمتغيرات الرقابية على مرحلتين:

١/٢/٤/٨ نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثالث بدون الأخذ في الاعتبار الأثر المشترك:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تقدير معلمات النموذج الاحصائي المقترح للأرباح التشغيلية غير المتوقعة على فترة تقرير المراجعة بدون الأخذ في الاعتبار الأثر المشترك لفترة تقرير المراجعة وحجم مكتب المراجعة. إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للنموذج ككل (sig = ٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية (α= ٠.٠٥)، وبالتالي نستنتج أن طول فترة تقرير المراجعة يؤثر على الأرباح التشغيلية غير المتوقعة. ويفسر هذا المتغير ٤٨٪ من التغير في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وفقاً لمعامل التحديد المعدل ($Adj.\ R^2$) بالجدول رقم (٦).

كما أن قيمة معامل الانحدار لمتغير فترة تقرير المراجعة يبلغ (٠.٣٥٧) بمستوى دلالة (sig = ٠.٠٠٠ معنوي) وهو ما يشير إلى صحة الفرض الثاني المتنبئ به، بوجود علاقة طردية بين زيادة قيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كمتغير بديل لإدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل وطول فترة تقرير المراجعة. حيث أن طول فترة تقرير المراجعة قد يعكس وجود مشاكل في مراجعة القوائم المالية أو التفاوض بين المراجع وإدارة الشركة بشأن المشاكل التي اكتشفها المراجع الخارجي.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار صحة الفرض الثالث للدراسة مع عدم الأخذ في الاعتبار الأثر المشترك

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	الانحدار المتعدد		معنوية النموذج	
		Beta.	Sig.	F	Sig.
Con.	$UECE_{it}$	١,٦١١ -	٠,٠٠٠	٤٤,٤٠٥	٠,٠٠٠
ARL_{it}		٠,٣٥٧	٠,٠٠٠		
LEV_{it}		٠,٠٩٩	٠,٠٩٠		
ROA_{it}		٠,١٤١ -	٠,٠١٦		
$Size_{it}$		٠,٥٢١ -	٠,٠٠٠		
معامل الارتباط المتعدد (R)				٠,٧٤٠	
معامل التحديد (R^2)				٠,٤٩٢	
معامل التحديد المعدل (Adj. R^2)				٠,٤٨٠	

٢/٢/٤/٨ نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثالث مع الأخذ في الاعتبار الأثر المشترك:

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج تقدير معلمات النموذج الاحصائي المقترح للأرباح التشغيلية غير المتوقعة على متغيري طول فترة تقرير المراجعة (ARL_{it}) ونسبة الشركات التي يتم مراجعتها من مكتب معين إلى إجمالي عدد شركات العينة (NOF) مع الأخذ في الاعتبار الأثر بينهما، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للنموذج ككل (sig = ٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية (α= ٠.٠٥)، وبالتالي نستنتج أن كلا المتغيرين والأثر المشترك لهما يؤثران على قيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة($UECE_{it}$). ويفسر هذان المتغيران ٤٨.٧٪ من قيمة التغير في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وفقاً معامل التحديد المعدل (Adj. R^2) في الجدول رقم (٧).

ويلاحظ الباحث أن قيمة معامل الانحدار لمتغير طول فترة التقرير (٠.٢٥٨) في ظل وجود الأثر المشترك انخفض عن معامل الانحدار لنفس المتغير مع عدم وجود الأثر المشترك (٠.٣٥٧)، وارتفاع قيمة معامل الانحدار للأثر المشترك بين المتغيرين عن معامل الانحدار لكل متغير على حدة (-٠.٦٦٨). وبالتالي يمكن للباحث استنتاج أن الأثر المشترك لكل من

طول فترة تقرير المراجعة ونسبة عدد الشركات التي يراجعها المكتب إلى اجمالي عدد شركات العينة يؤثران على قيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة بصورة جوهرية وهو ما يعني بقبول الفرض الثاني. ونتائج اختبار هذا الفرض تتفق مع دراستي (Lee et al., 2009; Habib et al., 2019; Dao and Pham, 2022) بوجود علاقة طردية بين طول فترة تقرير المراجعة (تأخر إصدار تقرير المراجعة) وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

جدول رقم (٧) نتائج اختبار صحة الفرض الثالث للدراسة مع أخذ الأثر المشترك

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	الإنحدار المتعدد		معنوية النموذج	
		Beta.	Sig.	F	Sig.
Con.	$UECE_{it}$	١,٤٨٠ -	٠,٠٠٠	٣٧,١٧٠	٠,٠٠٠
ARL_{it}		٠,٢٥٨	٠,٠٠٦		
NOF		٠,٥٦٣-	٠,٠٠٠		
ARL_{it}* NOF		٠,٦٦٨-	٠,٠٠٠		
LEV_{it}		٠,٠٧٩	٠,١٨١		
ROA_{it}		٠,١٤٨ -	٠,٠١٤		
$Size_{it}$		٠,٥١١ -	٠,٠٠٠		
معامل الارتباط المتعدد (R)				٠,٧٥٢	
معامل التحديد (R^2)				٠,٥٠٥	
معامل التحديد المعدل (Adj. R^2)				٠,٤٨٧	

٥/٨ تحليل إضافي:

استعان الباحث بتحليل الانحدار المتعدد المتدرج(Stepwise multiple regression) لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطًا بسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل التي يتم قياسها من خلال الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ($UECE_{it}$)، علاوةً على تحديد المتغيرات المستقلة التي يجب استبعادها من نموذج الانحدار نتيجة ضعف ارتباطها بمتغير سوء التبويب المتعمد ($UECE_{it}$). وكانت النتائج على النحو الوارد بالجدول (٨).

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	الانحدار المتعدد		معنوية النموذج	
		Beta.	Sig.	F	Sig.
Con.	$UECE_{it}$	١,٥١٧ -	٠,٠٠٠	٥١,٣٢٠	٠,٠٠٠
NOF		٠,١٥٣ (٣)	٠,٠٠٨		
Big		٠,١٤٢- (٤)	٠,٠٢٩		
AOP_{it}		٠,١١٣ (٦)	٠,٠٥٢		
ARL_{it}		٠,٣٤٦ (٢)	٠,٠٠١		
LEV_{it}		٠,٠٩٩ (×)	٠,٠٩٠		
ROA_{it}		٠,١١٧ - (٥)	٠,٠٤٠		
$Size_{it}$		٠,٤٩٦ - (١)	٠,٠٠٠		
معامل الارتباط المتعدد (R)				٠,٧٣٢	
معامل التحديد (R^2)				٠,٤٨٣	
معامل التحديد المعدل (Adj. R^2)				٠,٤٧٤	

وتظهر نتائج استخدام هذا التحليل استبعاد متغير التعثر المالي (LEV_{it}) من نموذج الانحدار نظراً لارتباطه الضعيف بمتغير الأرباح التشغيلية غير المتوقعة (مستوى المعنوية لهذا المتغير أكبر من ٠.٠٥)، كما اظهر التحليل أن متغير حجم الشركة ($Size_{it}$) هو أكثر المتغيرات ارتباطاً بالأرباح التشغيلية غير المتوقعة، كون طول فترة تقرير المراجعة قد تعكس مواجهة المراجع الخارجي لمشاكل في مراجعة القوائم المالية أو التفاوض بين المراجع الخارجي وادارة الشركة حول مضمون تقرير المراجعة. وأظهر تحليل الانحدار التدرجي أن نسبة عدد الشركات التي يراجعها المراجع الخارجي إلى اجمالي عدد شركات العينة وارتباط مكتب المراجعة بأحد شركات المراجعة الدولية يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي. كما نال متغير نوع رأي المراجع الخارجي المرتبة الأخيرة من حيث التأثير على الأرباح التشغيلية غير المتوقعة ويبرر الباحث ذلك، بأن أسلوب ممارسات من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل لا تحوز على اهتمام المراجع الخارجي كونها لا تؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل ولا تؤثر على قيمة الشركة في الأجل الطويل.

٦/٨ تحليل الحساسية:

يُعد تحليل الحساسية من الأساليب الشائعة في الفكر المحاسبي التي تستخدم للتحقق من صحة النتائج التي توصلت لها الدراسة. ومن وسائل إجراء تحليل الحساسية في الدراسات المحاسبية بصفة عامة وفي الدراسة الحالية بوجه خاص هو اختلاف طرق قياس المتغير الرئيسي المتمثل في طول فترة تقرير المراجعة. حيث يتمثل المقياس البديل لطول

فترة تقرير المراجعة في تقسيم العينة إلى: (١) شركات تطول فترة إصدار تقرير المراجعة عن المتوسط وتُعطى لها القيمة (١)؛ و(٢) شركات تنخفض لها فترة إصدار تقرير المراجعة عن المتوسط وتُعطى لها القيمة (٠)، وهو ما تظهره النتائج في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الحساسية للفرض الثاني

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	التحليل الأساسي		المجموعة (١)		المجموعة (٢)	
		الإنحدار المتعدد		الإنحدار المتعدد		الإنحدار المتعدد	
		Beta.	Sig.	Beta.	Sig.	Beta.	Sig.
Con.	$UECE_{it}$	١.٦١١ –	٠.٠٠٠	١.٥٥٧ –	٠.٠٠٠	١.٣٣٦ –	٠.٠٠٠
ARL_{it}		٠.٣٥٧	٠.٠٠٠	٠.٤٦٣	٠.٠٠٠	٠.٥٢٦ –	٠.٠٠٠
LEV_{it}		٠.٠٩٩	٠.٠٩٠	٠.١٢٤	٠.٠٨٧	٠.٠٠٤	٠.٩٦٣
ROA_{it}		٠.١٤١ –	٠.٠١٦	٠.٢٣٦ –	٠.٠٠٢	٠.١٣٧ –	٠.٩٢
$Size_{it}$		٠.٥٢١ –	٠.٠٠٠	٠.٨٢٧ –	٠.٠٠٠	٠.٤٣٢ –	٠.٠٠٠
معنوية النموذج	F	٤٤.٤٠٥		٤١.٣٧٢		٣٠.٨٢١	
	Sig.	٠.٠٠٠		٠.٠٠٠		٠.٠٠٠	
(R)		٠.٧٤٠		٠.٧٦٣		٠.٦٢٨	
(R^2)		٠.٤٩٢		٠.٥٨٢		٠.٣٨٣	
(Adj. R^2)		٠.٤٨٠		٠.٦٦٨		٠.٣٦٦	

ويلاحظ من الجدول رقم (٩) بالنسبة للمجموعة الأولى التي تعبر عن الشركات التي تطول فيها فترة تقرير المراجعة عن المتوسط للعينة، أن قيمة معامل الانحدار لمتغير فترة تقرير المراجعة (ARL_{it}) للمجموعة الأولى (٠.٤٦٣) بمستوى دلالة (sig = ٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية (α= ٠.٠٥)، بمعنى وجود علاقة طردية بين الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وفترة تقرير المراجعة. على عكس المجموعة الثانية التي تنخفض فيها فترة تقرير المراجعة عن المتوسط للعينة، حيث توجد علاقة عكسية بين الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وفترة تقرير المراجعة، كما يوضحه معامل الانحدار لمتغير فترة تقرير المراجعة (– ٠.٥٢٦). وبالتالي يستنتج الباحث أن الشركات التي تقصر فيها فترة تقرير المراجعة عن المتوسط يرتبط بها مستوى منخفض من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل. ولم يتغير تأثير باقي المتغيرات التي يتضمنها الجدول رقم

(٩) في مجوعتي التحليل. ونتائج تحليل الحساسية تؤكد النتائج التي توصل اليها الباحث من التحليل الأساسي للمتغيرات، بوجود تأثير جوهري لفترة تقرير المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل وبصفة خاصة للشركات التي تطول فيها فترة تقرير المراجعة بصورة غير طبيعية.

٩-النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية:

٩/١ النتائج:

استهدفت الدراسة اختبار وتحليل أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال ادارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة في مؤشر EXG 30، وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

(١) تمارس الشركات المساهمة المصرية المدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX30 مستويات مختلفة من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية التي لها طبيعة الاستمرار ويعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية في التنبؤ بمستقبل الشركات.

(٢) يوجد تأثير ايجابي ومعنوي لجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، حيث يؤثر ارتباط مكاتب المراجعة المصرية بشركات المراجعة الدولية في تخفيض الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل.

(٣) يوجد تأثير ايجابي وجوهري لطول فترة تقرير المراجعة كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية على قيمة الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وبالتالي إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل. حيث تعكس طول فترة تقرير المراجعة احتمال وجود مشاكل في مراجعة القوائم المالية أو وجود تعارض بين وجهات نظر المراجع الخارجي وإدارة الشركة بشأن بعض القضايا المحاسبية التي تؤثر على تقرير المراجعة.

(٤) لا يوجد تأثير جوهري لنوع رأي المراجع الخارجي كمتغير بديل لجودة المراجعة الخارجية على الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وبالتالي إدارة عرض بنود قائمة الدخل كون أن هذه

الممارسة لا تترك أثراً على صافي الربح النهائي وانما هي حركة رأسية لبنود المصروفات ضمن قائمة الدخل.

(٥) تتأثر طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل بمجموعة من المتغيرات الرقابية التي تم اختبارها في الدراسة، والتي تتمثل في مدى تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي، والعائد على الأصول، وحجم الشركة.

(٦) اتفاق التحليل الأساسي والإضافي وتحليل الحساسية على النتائج السابقة، بوجود تأثير جوهري لجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل وهو ما يدعم قبول فروض الدراسة.

٢/٩ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث، يوصي الباحث بما يلي:

(١) أن التبويب المناسب للمبالغ ضمن قائمة الدخل لا يقل أهمية عن القياس المناسب أو الاعتراف بهذه المبالغ، وهذا يتطلب من الناحية التنظيمية ضرورة تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية على اعداد القوائم المالية، والتي قد تحد من سلوك سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل.

(٢) على الجهات الإشرافية والرقابية أن تلتقط بعض المتغيرات التي يمكن من خلالها استنباط وجود مشاكل في اعداد أو مراجعة القوائم المالية ومنها طول فترة تقرير المراجعة ونوع رأي المراجع الخارجي كمؤشر لجودة المراجعة الخارجية. وبالتالي، ضرورة إعطاء أهمية نسبية للشركات التي تطول فيها فترة تقرير المراجعة من حيث الفحص والمراجعة التي تقوم بها.

(٣) على الرغم من شبه قانونية تصرف سلوك إدارة الشركة في تصنيف بنود المصروفات، كون هذا الأسلوب لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إلا أنه يعد تصرف غير أخلاقي نتيجة لانعكاس هذا السلوك على قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية.

(٤) على مكاتب المحاسبة والمراجعة الالتزام بالمعايير الأخلاقية فضلاً عن المعايير المهنية الدولية، وخاصة في الإفصاح عن القضايا الخلافية مع إدارة الشركة في مجال تبويب بنود القوائم المالية والافصاح عنها في تقرير المراجعة.

(٥) ضرورة تفعيل دور الهيئة العامة للرقابة المالية، في مجال فحص القوائم المالية التي تفصح عنها الشركات وتحديد مدى صحة تبويب بنود الايرادات والمصروفات في قائمة الدخل، وتوقيع العقوبات المناسبة على الشركات المخالفة، وهو ما ينعكس على جودة التقارير المالية.

(٦) التأكيد على أهمية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية، وخاصة معيار عرض القوائم المالية، لما لذلك من انعكاس على جودة الأرباح التشغيلية، إذ يتوقف مدى امكانية قيام الشركات بالتلاعب في تبويب بنود المصروفات ضمن قائمة الدخل على مرونة أو صرامة flexibility or strictness المعايير المحاسبية، إذ تفتح مرونة المعايير المحاسبية المجال أمام التقدير الشخصي لإدارة الشركة، وبالتالي تسمح بالسلوك الانتهازي للإدارة بتبويب المصروفات التشغيلية ضمن المصروفات غير التشغيلية.

(٧) إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تقدم تفسيراً إضافياً عن سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والايرادات من خلال الاعتماد على النماذج الأخرى المقترحة في الفكر المحاسبي.

٣/٩ مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تدعيم تلك النتائج في بيئة الأعمال المصرية، من خلال تناول العناصر التالية بالبحث والتحليل:

(١) دراسة أثر جودة المراجعة الخارجية على سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والايرادات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على خطر انهيار سعر السهم.

(٢) أثر جودة المراجعة الداخلية على طبيعة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والايرادات في قائمة الدخل.

(٣) دراسة أثر جودة المراجعة الخارجية على سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والايرادات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي.

١٠-قائمة المراجع:

١/١٠ المراجع العربية:

شحاتة، شحاتة السيد، البسطويسى، مروه أحمد عبد الرحمن، عبد المحسن، وهيـــام عبدالعزيز، (٢٠٢٢)، أثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١٣(١): ١- ٤١.

عبدالجواد، سمر عبدالحميد؛ الشتري، سعد حسن وحسن، رمضان عطيه، (٢٠٢١)، العلاقة بين إدارة الأرباح وحجم مكتب المراجعة ورأى المراجع، مجلة البحوث التجارية، ٤٣(٢): ٧٧ -١٠٣.

عبده، إيمان محمد السعيد سلامة، (٢٠٢١)، أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين-دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، ٢٥(١)، ١٦٩ -٢٤٥.

عزت، عمرو نزيه محمود، (٢٠١٥)، Financial statements timeliness and Real Earning Management in the Egyptian Context، المجلة العلمية التجارة والتمويل، ٣٥(٢): ٢-٥٦.

القحطاني، سعد بن سعيد، (٢٠١٥)، الإحصاء التطبيقي: المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية باستخدام SPSS، مكتبة الملك فهد الوطنية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

محمود، عبد الحميد العيسوي والطحان، ابراهيم محمد، (٢٠٢٠)، أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع الخارجي على خطر انهيار سعر السهم: مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، الفكر المحاسبي، ٢٤(٢): ١٩٣ -٢٥٩.

محمود، عبد الحميد العيسوي، (٢٠٢٠)، أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، ٤(١): ٣٤٥- ٤١٧.

٢/١٠ المراجع الأجنبية:

Abernathy, J. L., Beyer, B., and Rapley, E. T., (2014), Earnings management constraints and classification shifting,Journal of Business Finance and Accounting, 41(5-6), 600-626.
Accounting and Economics, 50: 2–19.
Alhadab, M. and Clacher, I., (2018), The impact of audit quality on real and accrual earnings management around IPOs, The British Accounting Review, 50(4): 442-461.
Alzoubi, E.S. (2018), Audit quality, debt financing, and earnings management: evidence from Jordan, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 30: 69-84.
analysts monitoring, Journal of International Accounting Research, 12(2): 27–50.
Asthana, S., (2014), Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA, Journal of Financial Reporting and Accounting.
Athanasakou, V., N. C. Strong and M. Walker, (2009), Earnings Management or Forecast Guidance to Meet Analyst Expectations?, Accounting and Business Research, 39:3–35.
Bae, C. H., and Woo, Y. S., (2015), The effect of audit report lag and management discretionary report lag on analyst forecasts: evidence from Korea, Investment management and financial innovations, 12(1): 318-329.
Baik, B., Cho, H., Choi, W., and Lee, K., (2016), who classifies interest payments as financing activities? An analysis of classification shifting in the statement of cash flows at the adoption of IFRS, Journal of Accounting and Public Policy, 35(4):331-351.
Balsam, S., Krishnan, J. and Yang, J.S., (2003), Auditor industry specification and earnings quality, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 22(2): 71-97.
Barua, A. and Zhao, F., (2014), External Monitoring Mechanisms and Earnings Management Using Classification Shifting, Working paper, Florida International University, U.S.A.
Barua, A., Lin, S., and Sbaraglia, A. M., (2010), Earnings management using discontinued operations, The Accounting Review, 85(5): 1485–1509.

Becker, C. L., DeFond, M. L., Jiambalvo, J., and Subramanyam, K. R., (1998), The effect of audit quality on earnings management, Contemporary Accounting Research, 15(1), 1–24.
Behn, B. K., Gotti, G., Herrmann, D., and Kang, T., (2013), Classification
Butler, M., Leone, A. J., and Willenborg, M. (2004). An empirical analysis of auditor reporting and its association with abnormal accruals. Journal of Accounting and Economics, 37(2), 139–165.
ÇETİN, E., and YAŞAR, A., (2021), The Association Between Audit Quality and Earning Management Using Classification Shifting, İşletme Bilimi Dergisi, 9(2), 147-164.
Chiang, S., Kleinman, G., and Lee, P., (2020), The effect of auditor industry specialization and board independence on the cash flow reporting classification choices under IFRS: evidence from Taiwan, International Journal of Accounting and Information Management.
Chirato, K. and K. Nagata, (2012), Earnings Management through Classification Shifting under Japanese GAAP, Working Paper (Tokyo Institute of Technology).
Choi, A., Sohn, B.C. and Yuen, D. (2018), Do auditors care about real earnings management in their audit fee decisions?, Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, 25(1/2): 21-41.
Chowdhury, S. N., and Eliwa, Y., (2021), The impact of audit quality on real earnings management in the UK context, International Journal of Accounting and Information Management.
Chung, H., Kim, B. J., Lee, E. Y., and Sunwoo, H. Y., (2021), Debt financing and classification shifting of private firms, Managerial Auditing Journal, 36(7): 921-950.
Chung, K., and Chae, S., (2020), The Effect of Audit Quality on Earnings Management Using Classification Shifting: Evidence from South Korea Before IFRS Adoption, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(6), 1-9.
Cohen, D. A., and Zarowin, P., (2010), Accrual-based and real earnings
Cohen, D. A., Dey, A., and Lys, T. Z. (2008), Real and accrual-based earnings management in the pre- and post-Sarbanes-Oxley periods. The Accounting Review, 83(3):757–787.

Dao, M., Xu, H., and Pham, T., (2022), Auditors' Responses to Classification Shifting: Evidence from US Firms, Accounting Horizons, 36(1), 25-48.

Dechow, P.M., Ge, W., Schrand, C., (2010), Understanding earnings quality: a review of the proxies, their determinants and their consequences, Journal of Accounting and Economics, 50 (2–3), 344–401.

Doan, T. N., Ta, T. T., and Pham, D. C., (2021), Audit opinion and earnings management: Empirical evidence from Vietnam, Investment Management and Financial Innovations, 18(4): 131-140.

Eilifsen, A., and Knivsflå, K. H., (2021), Core earnings management: How do audit firms interact with classification shifting and accruals management?, International Journal of Auditing, 25(1), 142-165.

Ekawarti, Y., Adam, M., Yusnaini, E., and Yusrianti, H., (2022), Systematic Literature Review: Earning Management in Corporate Governance, In 7th Sriwijaya Economics, Accounting, and Business Conference, 79-94.

Fakhfakh, I., and Jarboui, A., (2022), Earnings management and audit report lag: The role of audit risk-Tunisian evidence, Accounting and Management Information Systems, 21(1), 113-135.

Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., and Thomas, W. B. (2010), "Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items", The Accounting Review, 85(4), 1303–1323.

Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., and Thomas, W. B. (2010), "Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items", The Accounting Review, 85(4), 1303–1323.

Franccedil; ois, A. (2009), Determinants of corporate financial reporting lag: The French empirical evidence. Journal of Accounting and Taxation, 1(3), 53-60.

Francis, J.R. and Wang, D., (2008), The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality around the World, Contemporary Accounting Research, 25(1): 157-191.

Gajevszky, A. (2014), The Impact of auditor's opinion on earnings management: evidence from Romania, Network Intelligence Studies, 2(03), 61-73.

Gaynor, L. M., Kelton, A. S., Mercer, M., and Yohn, T. L., (2016), Understanding the relation between financial reporting quality and audit quality, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 35(4), 1-22.
Habib, A. (2013) "A meta-analysis of the determinants of modified audit opinion decisions", Managerial Auditing Journal, 28(3): 184-216.
Habib, A., Bhuiyan, M. B. U., Huang, H. J., and Miah, M. S. (2019), Determinants of audit report lag: A meta-analysis. International journal of auditing, 23(1), 20-44.
Hair Jr, J. F., Howard, M. C. and Nitzl, C., (2020), Assessing measurement model quality in PLS-SEM using confirmatory composite analysis, Journal of Business Research.
Haw, I. M., Ho, S. S., and Li, A. Y., (2011), Corporate governance and earnings management by classification shifting, Contemporary Accounting Research, 28(2), 517-553.
Hollie, D., Nicholls, C., and Zhao, Q. (2011), Effects of cash flow statement reclassifications pursuant to the SEC's one-time allowance, Journal of Accounting and Public Policy, 30(6), 570-588.
Houqe, M.N., Ahmed, K. and van Zijl, T. (2017), Audit quality, earnings management, and cost of equity capital: evidence from India, International Journal of Auditing, 21(2): 177-189.
Johl, S., Jubb, C. A., and Houghton, K. A., (2007), Earnings management and the audit opinion: evidence from Malaysia, Managerial Auditing Journal, 22(7): 688 - 715.
Joo, J. H., and Chamberlain, S. L., (2017), The effects of governance on classification shifting and compensation shielding, Contemporary Accounting Research, 34(4), 1779-1811.
Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., and Velury, U. K., (2013), Audit quality: Insights from the academic literature, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 32(1): 385-421.
Krishnan, G.V., (2003), Does big 6 auditor industry expertise constrain earnings management?, Accounting Horizons, 17(1): 1-16.
Kurniawan, K. S., and Antonio, G. R., (2022), The Influence of Audit Quality on Earning Management in Manufacturing Companies on the IDX for 2017–2019 periods, Utsaha Journal of Entrepreneurship, 15-32.

Le, B., and Moore, P. H., (2021), The impact of audit quality on earnings management and cost of equity capital: evidence from a developing market., Journal of Financial Reporting and Accounting.
Lee, H. Y., Mande, V., and Son, M., (2009), Do lengthy auditor tenure and the provision of non-audit services by the external auditor reduce audit report lags?, International Journal of Auditing, 13(2), 87-104.
Lee, L. F., (2012), Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing, The Accounting Review, 87(1), 1-33.
Lee, L., (2012), Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing, Accounting Review, 87, 1–33.
Malikov, K.; S. Manson and J. Coakley, (2018), "Earnings management using classification shifting of revenues", The British Accounting Review, (50)3: 291–305.
management activities around seasoned equity offerings, Journal of
McVay, S. E., (2006), "Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items", The Accounting Review, 81(3), 501–531.
Mulchandani, K., and Mulchandani, K., (2022), Do independent directors and big-4 audit firms limit classification shifting: evidence from Indian firms, Managerial Finance, (ahead-of-print).
Mulford, C., and Comiskey, E., (2005), Creative cash flow reporting: Uncovering sustainable financial performance, 1st ed., Wiley, New Jersey.
Myers, J.N., Myers, L.A. and Omer, T.C. (2003), Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: a case for mandatory auditor rotation?, The Accounting Review, 78(3): 779-799.
Nagar, N. and K. Sen, (2017), Do financially distressed firms misclassify core expenses?, Accounting Research Journal, 30(2): 205-223.
Nagar, N., and K. Sen, (2014), Classification Shifting in the Cash Flow Statement: Evidence from India, Pace University Accounting Research Paper 2016/01.
Nagar, N., Desai, N., and Jacob, J., (2021), Do Big 4 auditors limit classification shifting? Evidence from India, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 42, 100376.

Nah, C.K., and Choi, K., (2003), Accounting accruals and the demand for differential audits, *Korean Accounting Review 28,* 1-31.

Nelson, M., Elliott, J., and Tarpley, R., (2002), Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions. The Accounting Review, 77: 175–202.

Omid, A. M. (2015). Qualified audit opinion, accounting earnings management and real earnings management: Evidence from Iran, Asian Economic and Financial Review, 5(1): 46-57.

Salterio, S.E., (2012), Fifteen years in the trenches: auditor-client negotiations exposed and explored, Accounting and Finance, 52: 233-286.

Samuel, A. and Schwartz, J. (2019), Product market competition's effect on earnings management when audit quality is endogenous: Theory and evidence, Review of Law and Economics, 15(3): 2018-0044.

Securities and Exchange Commission (SEC), (2000), Proposed Rule 34–41987, Washington, DC: SEC.

Seifzadeh, M., Salehi, M., Abedini, B. and Ranjbar, M.H. (2021) "The relationship between management characteristics and financial statement readability", EuroMed Journal of Business, 16(1): 108-126.

shifting in an international setting: Investor protection and financial

Sitanggang, R., Karbhari, Y., Matemilola, B. and Ariff, M. (2019), Audit quality and real earnings management: evidence from the UK manufacturing sector, International Journal of Managerial Finance, 16(2):165-181.

Siu, D. T., and Faff, R. W., (2013), Management of core earnings using classification shifting around seasoned equity offerings, Available at SSRN 1928578.

Šušak, T., (2020), The effect of regulatory changes on relationship between earnings management and financial reporting timeliness: The case of COVID-19 pandemic, Zbornik Radova Ekonomski Fakultet u Rijeka, 38(2), 453-473.

Susanto, Y. K., Pradipta, A., and Esther, S., (2021), Audit Decision: Interaction between Earnings Management and Audit Specialization, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 25(1), 1-8.

Susanto, Y.K., and Pradipta, A., (2017), Corporate Governance and Audit Decision Making, Corporate Ownership and Control, 15(1), 381-386.
Teixeira, J.F. and Rodrigues, L.L. (2022), Earnings management: a bibliometric analysis, International Journal of Accounting & Information Management, 30(5): 664-683.
Tree, D., Wang, D., and Yang, R., (2019), Balance Sheet Classification Shifting and Non-Articulation, Available at SSRN 4102477.
Tsipouridou, M., and Spathis, C., (2014), Audit opinion and earnings management: Evidence from Greece, In Accounting Forum, 38(1): 38-54.
Zalata, a. and C. Roberts, (2016), "Internal Corporate Governance and Classification Shifting Practices: An Analysis of U.K Corporate Behavior", Journal of Accounting, Auditing and Finance,31 (1): 51-78.
Zalata, A. M., and Roberts, C. (2017), "Managing earnings using classification shifting: UK evidence", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 29, 52-65.
Zang, A. Y., (2012), Evidence of the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management, The Accounting Review, 87(2): 675–703.
Zhang, R., (2006), Cash flow management, incentives, and market pricing, University of Colorado at Boulder, Working paper, SSRN.
Zhao, F., (2012), External monitoring mechanisms and earnings management using classification shifting, Preliminary draft Ph. D. Candidate, School of Accounting, Florida International University.